

واقع حرية الصحافة بالمغرب

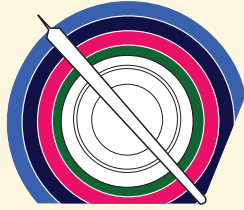
مارس 2019 - مارس 2021



النقابة الوطنية للصحافة المغربية

Syndicat National de la presse Marocaine

ⵜⴰⵎⴰⵔⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵏⴰⵙⴰⵏ ⵏ ⵏⴰⵙⴰⵏ ⵏ ⵏⴰⵙⴰⵏ ⵏ ⵏⴰⵙⴰⵏ



النقابة الوطنية للصحافة المغربية لجنة الحريات

تقدم

تقرير عن واقع حرية

الصحافة بالمغرب

مارس 2019 - مارس 2021

الفهرس

4	تقديم:
6	المحور الأول: الإطار العام لواقع العمل الصحفي والحريات الصحفية:
6	1: دوليا: 2019 حرية الصحافة واصلت تراجعها:
8	2: وطنيا: وضع صعب مع أمل التخليق:
9	1.2: الترتيب الدولي للمغرب:
10	2.2: المجلس الوطني للصحافة:
12	3: الحف في الحصول على المعلومة:
13	4: الثورة التكنولوجية وقطاعات الصحافة والإعلام:
15	5: الصحافة في زمن فيروس كورونا: فرصة لاستعادة الثقة:
16	6.2: الوضع العام في مختلف القطاعات:
17	السمعي البصري:
17	الصحافة المكتوبة الورقية:
18	الصحافة الرقمية:
19	الإذاعات الخاصة:
20	وكالة المغرب العربي للأنباء:
21	الصحافيون الأحرار (الفريلانس):
23	المحور الثاني: انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين:
23	1: انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الوضع العادي:
23	1.1: الأجور:
24	2.1: التعويضات:
24	3: عقود العمل:
24	4: مستوى الحماية الاجتماعية:
25	5: على مستوى الحريات النقابية:
26	6.1: على مستوى النزاعات الفردية والجماعية والمنازعات القضائية:
27	2: انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال جائحة كورونا:
29	المحور الثالث: الاعتداءات على حرية الصحافة والصحفيين:
29	1: الاعتداءات على حرية الصحافة والصحفيين في الوضع العادي:
34	الاعتداءات على حرية الصحافة والصحفيين خلال جائحة كورونا:
36	المحور الرابع: خلاصات وتوصيات:
36	خلاصات:
37	توصيات:
38	بلاغات:

تقديم

يغطي هذا التقرير حرية الصحافة بالمغرب خلال المرحلة الممتدة بين مارس 2019 ومارس 2021، وهي المرحلة التي عرفت في نصفها الثاني جائحة كورونا التي كان لها انعكاس سلبي ليس في المغرب فقط، بل في كل أنحاء العالم على واقع الصحافة وأوضاع الصحفيين والصحافيات المادية والمهنية.

يروم هذا التقرير إلقاء أضواء كاشفة على التطورات الإيجابية التي قد يكون عرفها قطاع الإعلام والصحافة بالمغرب، كما الانتكاسات والتراجعات والتجاوزات، سواء التجاوزات التي مارسها أطراف في حق الجسم الصحفي، أو التجاوزات التي تم رصدتها داخل هذا الجسم، المرتبطة بالانزياح عن أخلاقيات المهنة وأعرافها.

يحاول هذا التقرير الالتزام بقواعد الموضوعية، على صعوبة الأمر، حيث أن تقييم الوضع الصحفي تخترقه قراءات كثيرة متباينة، سواء من خارج مهنيي/ات الإعلام والصحافة، تبعا للمواقع السياسية أو الاقتصادية أو الرمزية، أو من داخل أوساط المهنيين/ات، ما بين مواقف مالكي/ات المقاولات الصحافية، والصحفيين/ات الممارسين/ات المهنيين/ات الذين بدورهم تخترقهم حساسيات مختلفة، وبالتالي نجد أحيانا قراءات مفرطة في التفاؤل تتغاضى عن مشاكل كثيرة مرتبطة بالمأسسة، وحدود حرية التعبير، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات بالقطاع الصحفي، ونجد أحيانا أخرى قراءات مفرطة في نوع من العدمية، ينفي أي مكتسبات وتطورات، سواء قانونية أو مهنية، أو توسيعا لفضاءات التعبير والنشر.

وعموما يصعب الحديث عن استقرار في وضع الصحافة بالمغرب، سواء في اتجاه الانفتاح أكثر، وتوسيع مساحات الحرية والمهنية والتجويد، أو في الانحدار نحو التضييق وانتشار مظاهر اللامهنية وتجاوز أخلاقيات المهنة، إذ يظل واقع الصحافة مرتبها لتطورات تقع خارجه غالبا، ومرتبطة بالوضعين السياسي والاقتصادي.

اعتمد هذا التقرير على المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام لواقع العمل الصحفي والحريات الصحفية: وتم التطرق فيه إلى نظرة عامة حول وضع حرية الصحافة على المستويين الدولي والوطني، وفي هذا الأخير تم التركيز على أهم ما طبع هذا الوضع في عموميته، وخصوصا ما تعلق بأهم مستجد في تجويد وضبط الممارسة المهنية المتعلق بتنزيل مطلب إنشاء المجلس الوطني للصحافة، وإخراج ميثاق أخلاقيات المهنة، وكذا ما تعلق بظروف العمل الصحفي خلال جائحة كورونا، وفرض إجراءات حالة الطوارئ الصحية.

المحور الثاني: رصد للانتهاكات التي طالت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحافيين/ات، مع تخصيص فقرة خاصة بالانتهاكات التي حدثت خلال جائحة كورونا باعتبار طبيعتها الخاصة، وتداعياتها على العمل الصحفي التي قد تمتد إلى ما بعد انتهاء الجائحة، إن على مستوى الحقوق أو على مستوى أشكال الاشتغال التي ستميل أكثر إلى الفضاءات المرقمنة، مما يهدد مستقبل الصحافة المكتوبة الورقية، وقد يطال حتى الإعلام الرقمي في ظل سطوة مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت بدورها تقوم بأدوار الإخبار والتعليق والحوارات الصحفية وغيرها من الأجناس التي كانت حصرا على الإعلام المهني.

المحور الثالث: هم الاعتداءات التي طالت الصحافيات والصحافيين بسبب أدائهم لمهامهم. وفي هذا المحور كذلك تم تخصيص فقرة خاصة بالاعتداءات التي حدثت خلال جائحة كورونا، بالنظر إلى طبيعة النوعية لهذه الاعتداءات، كونها مرتبطة بسياق مستجد لم يسبق لأغلب الصحافيين/ات ولا لأجهزة السلطة المكلفة بإنفاذ القانون التعامل معه، مما أدى إلى حدوث سوء فهم في أحيائهم، وتوترات واعتداءات في أحيائهم أخرى. وقد تدخلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية أكثر من مرة لحل مشاكل عارضة سواء عبر القيام بأدوار الوساطة، أو عبر دعم ومؤازرة الضحايا.

المحور الأول

الإطار العام لواقع العمل الصحفي والحريات الصحفية

◀ :ا دوليا: حرية الصحافة واصلت تراجعها:

عرفت تراجعات خلال هذه السنة على المستوى الدولي فيما يخص حرية الصحافة، وفيما يخص أوضاع الصحفيين/ات. ولقد كان للتحويلات الاقتصادية المطبوعة بالانكماش، وتمدد مناطق النزاع المسلح والحروب، وتصاعد المد اليميني القومي المتطرف المعادي للحريات والاختلاف، أدوارا في هذه التراجعات التي مست حتى بعض الدول التي كانت معروفة باتساع مجالات ممارسة الحريات والحقوق، ويمكن التمثيل لذلك بتنامي خطابات التتمر السبيراني ضد الصحفيين/ات في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والسويد، وبإخضاع مجموعة من الصحفيين/ات الذين يشتغلون على ملفات الجريمة المنظمة للعيش تحت حماية الشرطة كما هو الوضع في هولندا.

قد كان لتمدد مناطق النزاعات المسلحة دور في تعريض حياة الصحفيين/ات إلى الخطر كما هو في إقليم ناغورني كاراباخ، أو في ليبيا، أو في سوريا رغم تراجع عدد الصحفيين/ات الذين تعرضوا للاغتيال أو الموت أثناء تغطيتهم لوقائع مسلحة. كما أن الصحافيات والصحفيين تعرضوا للتهجمات والاعتداءات والمضايقات أثناء تغطيتهم للاحتجاجات سواء السلمية أو العنيفة التي زادت وتيرتها خلال هذه المرحلة بمناطق متعددة في العالم على غرار فرنسا والجزائر والعراق ولبنان والسودان وإقليم كاتالونيا.

وساهم صعود المد اليميني القومي المتطرف عالميا في التضيق على حرية الصحافة، التي لم تعد مستهدفة من طرف الحكومات فقط، بل كذلك من طرف مجموعات يمينية منظمة، ولقد لعب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب دورا في تأليب جزء كبير من الرأي العام ضد الصحافيات والصحفيين المنتقدين لسياساته، بحيث وصل الأمر حد إطلاق النار على صحافيي/ات جريدة (الكابيتال) في ولاية ميريلاند من طرف يميني متعصب، وهو الوضع نفسه الذي عرفته البرازيل بعد فوز بولسونارو، حيث تصاعدت حدة الاعتداءات والاعتقالات في صفوف الصحفيين/ات الذين يشتغلون على ملفات

الفساد، أو المعروفين بنزعتهم اليسارية التقدمية. والأمر نفسه يمكن ملاحظته في الهند، حيث تعرض ستة صحافيين للاغتيال بسبب انتقاداتهم لسياسات حزب (بهارتا جاناتا) الحاكم ذي النزعة القومية الهندوسية.

ولا تقتصر المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون/ات على الحكومات اليمينية المتطرفة، بل كذلك على الحكومات ذات المنحى اليساري الراديكالي كما هو الحال في فينزويلا، أو حكومات الحزب الواحد، وتمثل الصين مثالا بارزا لخنق حرية الصحافة والتصييق على عمل الصحفيين/ات، ويمكن التمثيل لذلك بتعاطيها مع مشكل أقلية الإيغور، والتعتيم الذي فرضته إبان بدايات انتشار فيروس كورونا.

وقريبا من النموذج الصيني، يمكن الحديث عن النماذج الروسية والتركية والإيرانية، والتي تشترك في الاعتقالات التي تطال الصحفيين/ات، وإغلاق محطات تلفزيونية وإذاعية، وإغلاق صحف ورقية وإلكترونية، وتهديد الصحفيين/ات، وتأييب الرأي العام ضدهم عبر الترويج لخدمتهم أجنداث خارجية.

وقد تصاعد منسوب الأخبار الزائفة خلال هذه المرحلة، سواء لغرض الإثارة وتحصيل عائدات مالية منها، مما جعل البعض يتحدث عن «صناعة الفايك نيوز»، أو لأغراض التضليل، الذي يمكن التمثيل له بما كانت تبثه مثلا المنابر المحسوبة على جبهة البوليساريو الانفصالية، وكذا الإعلام الجزائري الرسمي أو القريب من المؤسسة العسكرية، خصوصا بعد عملية تحرير معبر الكركارات الحدودي مع موريتانيا من قبل القوات المسلحة الملكية المغربية.

وعموما يمكن القول إن الصحفيين/ات الذين تواجدوا في أماكن النزاع المسلح، وأولئك الذين قاموا بتغطية المظاهرات الناجمة عن توترات سياسية أو اجتماعية، والصحفيين/ات الاستقصائيين/ات، خصوصا الذين اشتغلوا على قضايا الجريمة المنظمة، كانوا أبرز ضحايا تراجع حرية الصحافة دوليا، ويظل الصحفيون/ات العاملون/ات في بلدان شمالية أو سلطوية يفتقدون لأدنى ظروف الاشتغال مكبلين بالخوف من جهة، وبقوانين تحد من هامش الحركة، وانضاف لهم الصحفيون/ات الذين تحولت بلدانهم نحو حكم اليمين القومي المتعصب.

2 - وطنيا: وضع صعب مع أمل التخليق:

على المستوى المحلي الوطني استمر وضع الصحافة والصحافيات والصحافيين في الانحدار نحو أوضاع الهشاشة، بفعل عوامل ذاتية وموضوعية، فامتدح الشبكات الاجتماعية على النت أثر في الإقبال على المنتج الصحفي المهني، مما أدخل حتى المقاولات الصحافية في نفق تراجع المداخل، سواء المتأتية من الإشهار أو من مداخل البيع في حالة الصحافة الورقية.

وقد تأثرت هذه الوضعية بسوء الفهم المتنامي بين بعض مؤسسات الدولة، وبعض المؤسسات المنتخبة من جهة، وبين الفاعل الصحفي الذي أصبح يجد صعوبة في الوصول إلى المعلومة، رغم أن الترسنة القانونية المؤطرة لعمل الصحفيين/ات عرفت تطورا في اتجاه إلغاء العقوبات السالبة للحرية من قضايا الصحافة والنشر، ورغم تأسيس المجلس الوطني للصحافة الذي يظل تجربة جنينية تحتاج لإمكانات لوجيستية ولتجويد إطاره القانوني بما يسمح له بتجويد أدائه وتدخلاته.

وقد أزممت جائحة كورونا وحالة الطوارئ الصحية المرافقة لها من وضعية الهشاشة، بحيث تم إغلاق بعض المقاولات الصحفية، وقلصت أخرى من الأجور، ولولا تدخل السلطات العمومية لصرف دعم استثنائي مخصص لدفع رواتب الصحافيات والصحافيين ومجمل العاملين في القطاع لساعات الأمور أكثر، كما أن حالة الطوارئ حدث قليلا من حرية تنقل الصحفيين/ات لأداء مهامهم، وأبرزت حالات من التوتر وسوء الفهم، وأحيانا تجاوزات من طرف ممثلي السلطات المحلية والقوات العمومية.

وفي الآونة الأخيرة سجل تنام لمظاهر التنمر والقذف في حق الصحافيات والصحافيين على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل أحيانا حدود التهديد، وهي صادرة غالبا من حسابات مجهولة، أو من منتخبين، أو من مشتبه بتورطهم في جرائم مالية أو جنائية، أو من طرف منتمين لتيارات سياسية أو دينية.

وخلال هذه السنة تمت متابعة مجموعة من الصحفيين/ات وفق قانون الصحافة والنشر، وكانت أغلب المتابعات مرتبطة بتهم القذف أو ترويح أخبار كاذبة، لكن هناك حالات تم فيها اللجوء إلى القانون الجنائي، وهي حالات تباينت حولها مواقف الجمعيات الحقوقية، بين من اعتبرها تدخل في خانة استهداف الصحفيين/ات بسبب ممارستهم لمهنتهم، وبسبب مواقفهم، وبين من يعتبرها قضايا جنائية تدخل في خانة « الحق العام ».

1.2 - الترتيب الدولي للمغرب:

لا يتفق تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية مع بعض التقارير الدولية الخاصة بأوضاع حرية الصحافة في بلدنا، وتناشد المنظمات الصادرة لهذه التقارير التحري واعتماد المصادر ذات المصادقية، وفي هذا الصدد فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي تفاعلت إيجابيا مع منظمة (مراسلون بلا حدود). فيما يتعلق بالشراكة في برامج تكوين الصحفيين، فإنها لا يمكنها أن تقبل بحصر هذه الشراكة في دائرة ضيقة تخدم مصلحة طرف واحد بصفة رئيسية، بل لابد لهذه الشراكة إن تشمل مختلف أوجه التعاون والتنسيق، ولذلك لا تجد النقابة أي تفسير لاطلاعها على تقارير (مراسلون بلا حدود) من وسائل الإعلام بينما كان الاتفاق قد حصل في اجتماع رسمي مع مسؤولي هذه المنظمة على إشراك نقابتنا في إنجاز هذه التقارير من خلال راصدين مغاربة يشاركون إلى جانب راصدين آخرين.

والنقابة الوطنية للصحافة المغربية التي لها ثلاثة فروع رئيسية وهامة في كل من جهات، الداخلة وادي الذهب، والعيون الساقية الحمراء، وكلميم واد نون، تتابع التطورات المتعلقة بأوضاع حرية الصحافة في هذه المناطق بنفس الاهتمام والحماس الذي تتابع به هذه الحرية في باقي مناطق المغرب، وتؤكد بهذه المناسبة أن ما يتم الترويج له من خروقات واعتداءات على صحفيين غير دقيق ويتم توظيفه في إطار سياسي صرف، ذلك أن الأمر يتعلق بنشطاء انفصاليين يستعملون وسائل التواصل الاجتماعي بكثير من التهويل والتضخيم لخدمة أجندة سياسية مرتبطة بالنزاع المفتعل في الصحراء المغربية، وإن لا أحد من هؤلاء يحمل صفة صحفي مهني ولا يتوفر على بطاقة الصحافة المهنية التي يسلمها المجلس الوطني للصحافة أو بطاقة اعتماد تسلمها السلطات العمومية المختصة طبقا لشروط العمول بها على المستوى الدولي، وهذا ما وافينا بشأنه الاتحاد الدولي للصحفيين بتقارير مستفيضة .

كما تستنكر النقابة الموقف الذي يطعن في أحقية فتح تحقيق قانوني، من طرف العدالة المغربية، في فحوى الشكايات التي تقدم بها المشتكون في هذه الملفات، وذلك ما تقوم به عدد من وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوقية، حيث تبرئ الصحفيين المتهمين في قضايا الإغتصاب، ولا تنتظر متابعة أطوار المحاكمة، بل إنها تصرف عداء ممنهجا، سياسيا، ضد المغرب بكل مؤسساته.

وتنشر العديد من الصحف ووسائل الإعلام التصنيف السنوي الذي تعده منظمة "مراسلون بلا حدود"، حيث احتل المغرب المرتبة 133 على المستوى العالمي، والرتبة التاسعة على المستوى العربي، وتعتبر النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أن هذا التصنيف والمعايير المعتمدة، غير دقيقين، ذلك أن هناك دولاً لا توجد فيها صحافة، تقريباً، تصنف أفضل من المغرب، أو هناك دول لا تسمح بتأسيس جمعيات أو نقابات أو أحزاب، ولا تعترف في قوانينها بمبدأ اسمه حرية التعبير وحرية التجمع والتظاهر، لكنها صنفت من طرف هذه المنظمة الفرنسية، أفضل من المغرب، رغم أنها تعيش في ظل أجواء الانغلاق المطلق، في أنظمة رجعية، لا تعترف بأي حق من حقوق المواطنة، مما يفقد تقارير منظمة مراسلون بلا حدود مصداقيتها.

2.2: المجلس الوطني للصحافة:

يعتبر تأسيس المجلس الوطني للصحافة خطوة هامة ومتقدمة على درب المزيد من تثبيت حرية الصحافة والإعلام، وترشيد المجال الصحفي وتنظيمه ومأسسته. وكان تأسيس المجلس الوطني للصحافة تنفيذاً للقانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، وهو هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويشمل اختصاصها الصحفيين/ات والمهنيين/ات والمؤسسات الصحفية، ويعهد إليها بالحرص على صيانة المبادئ التي يقوم عليها شرف المهنة، وعلى التقيد بميثاق أخلاقيات المهنة، والقوانين والأنظمة المتعلقة بمزاولة المهنة، والسهر على وجه خاص على ضمان وحماية حق المواطن في إعلام متعدد وحر وصادق ومسؤول ومهني، وضمان الحق لكل صحفي في الإعلام والتعليق أو النشر مع احترام مبادئ وأخلاقيات المهنة، وتطوير حرية الصحافة والنشر والعمل على الارتقاء بالقطاع، وتطوير الحكامة الذاتية لقطاع الصحافة والنشر بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية، كما جاء في تصدير قانون إحداث المجلس الوطني للصحافة.

ومعلوم أن المجلس الوطني للصحافة قد وضع ميثاقاً لأخلاقيات المهنة، صادق عليه بتاريخ 7 مارس 2019، وتم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6799 بتاريخ 29 يوليوز من نفس السنة، وهو ميثاق ملزم لكل المشتغلين بمهنة الصحافة، وقد اعتمد على أربعة

محاور أساسية وهي: المسؤولية المهنية، والمسؤولية إزاء المجتمع، والاستقلالية والنزاهة، والحماية والحقوق، ويعتبر إخراج هذا الميثاق ونشره في الجريدة الرسمية خطوة متقدمة على طريق تنظيم المهنة وتجويد الممارسات المهنية الفضلى، والحد مما يخرقها من ممارسات تسيئ إلى شرف المهنة، وقد كان هذا الميثاق ثمرة نقاش موسع مع فاعلين مهنيين ونقابيين وحقوقيين وخبراء وأساتذة جامعيين وشخصيات اعتبارية.

ويختص المجلس الوطني للصحافة بمنح البطاقة المهنية، وهو اختصاص كان حصرًا لوزارة الثقافة والاتصال قبلاً، مما يعني تطوراً في اتجاه التنظيم الذاتي للمهنة.

وقد أصدر المجلس الوطني للصحافة تقريراً موضوعاتياً حول واقع المؤسسات الصحافية والقطاع بصفة عامة خلال جائحة كورونا، كما قام بحملتين هامتين للتوعية بأهمية قراءة الصحف الإلكترونية والورقية، والتفاعل مع المنتج الإعلامي الجيد والانتباه إلى الأخبار الكاذبة، في حين لم يتم نشر تقريره السنوي المنصوص عليه في القانون، رغم أن مصادرها تؤكد أنه أعده وبعثه للجريدة الرسمية منذ شهور ولم يجد فرصته إلى النشر.

ويتألف المجلس من 21 عضواً، بينهم سبعة أعضاء ينتخبهم الصحافيون/ات والمهنيون/ات، وسبعة أعضاء ينتخبهم ناشرو الصحف، وسبعة أعضاء معينون بالصفة، وهم ممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثل عن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممثل عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وممثل عن اتحاد كتاب المغرب، وناشر سابق تعيينه هيئة الناشرين الأكثر تمثيلية، وصحافي شرفي تعيينه نقابة الصحفيين الأكثر تمثيلية.

ويطرح تأليف المجلس على هذه الشاكلة في الوقت الحالي بعض الانتقادات، من قبيل أن الصحافيين/ات والمهنيين/ات لا يمثلون سوى ثلث الأعضاء داخل مجلس من المفترض أنه أحدث من أجل التنظيم الذاتي للمهنة، ومن قبيل أن هيئة يفترض أن يكون لها ممثل بالمجلس لم يتم تأسيسها وإحداثها بعد وهي المجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية.

وللإنصاف فإن قصر المدة الزمنية لاشتغال هذه المؤسسة، بسبب تأخر صدور النظام الداخلي للمجلس في الجريدة الرسمية لمدة تجاوزت السنة، وغياب تقاليد وحتى تجارب

مماثلة، يجعل التقييم النهائي عملا متسرعاً. ولكن مع ذلك فإن المجلس نجح لحد الآن في تجاوز مراحل مهمة في التأسيس، وشرعت لجانته في العمل بوتيرة مقبولة وبدأت نتائج هذه الأعمال في التجلي والظهور. بالإضافة إلى إنجازها لعدة تقارير ودراسات تهم المقالة الإعلامية والصحافيين، فقد نظم العديد من الدورات التكوينية لفائدة الصحافيين في مختلف الجهات، وأصدر قرارات مهمة في القضايا التي عرضت على لجانته المشتغلة في قضايا الوساطة والتحكيم والتأديب والأخلاقيات طبقاً للقانون المحدث له. ومع كل ذلك فإن دعم هذه المؤسسة بالموارد البشرية المؤهلة وبإمكانيات العمل يبقى ضرورياً لتطوير أدائه والنهوض بأدواره كاملة.

3.2 - الحق في الحصول على المعلومة:

صدر قانون الحق في الحصول على المعلومة يوم 22 فبراير 2018، ولكنه دخل حيز التنفيذ عملياً سنة 2019، تنفيذاً للفصل 27 من الدستور، وإذا كانت هذه الخطوة متقدمة، فإن ما يعيبها هو تضمن القانون لعبارات فضفاضة تسمح بتأويلات قد تحد من فعاليتها.

هذه المصطلحات الفضفاضة نجدها كثيراً في الباب المتعلق بالاستثناءات، والذي يشير إلى حظر الحصول على المعلومات التي قد تضر المصالح العليا للوطن، أو التي تمس بالحقوق والحريات، أو المتعلقة بالدفاع الوطني، أو المتعلقة بالحياة الخاصة، أو المعلومات التي من شأن الإفصاح عنها المس بالعلاقات الخارجية مع دولة أخرى أو منظمة دولية حكومية، وغيرها من الاستثناءات المرتبطة بالسياسة النقدية أو حقوق الملكية الصناعية، أو مداولات المجلس الوزاري والمجلس الحكومي، وسرية التحريات، ومبادئ المنافسة الحرة والشريفة. وفي كل هذه الاستثناءات لا يتم تحديد بالضبط عناصر الضرر أو مظاهر المس بالحريات والحقوق.

ورغم أن القانون يلزم الإدارات بتعيين موظفين يعهد إليهم بمهمة تلقي الطلبات، وفق نموذج تعدده لجنة الحق في الحصول على المعلومة، غير أن تحديد أجل الرد في عشرين يوماً قابلة للتجديد مرة واحدة، يعتبر عائقاً أمام الصحفي/ة بسبب أن بعض المواد الصحفية التي يكون بصدده الاشتغال عليها تكتسي طابعاً استعجالياً.

ومن الملاحظات كذلك أنه رغم وجود تمثيل محدود للحكومة في اللجنة الخاصة بالحق

في الحصول على المعلومة مقارنة ب ممثلي المجالس الوطنية و ممثلي المجتمع المدني، إلا أن تعيين الأعضاء لا يخضع لشروط معيارية واضحة.

ومن أعطاب هذا القانون التي وجب تجاوزها أنه في الوقت الذي لا يرتب القانون أي عقوبات جزائية على الموظفين الراضين تقديم معلومات مشمولة بالحق في الحصول عليها، بل يقتصر الأمر على عقوبات تأديبية، فإنه في المقابل لا توجد ضمانات لحماية المبلغين عن جرائم الفساد المالي والإداري، كما أن العقوبات الجزائية تشمل الذين قد يوظفون المعلومات التي يحصلون عليها لغير الأغراض التي ضمنوها في المطبوع الخاص بطلب المعلومات.

4.2- الثورة التكنولوجية وقطاعات الصحافة والإعلام:

يواجه الإعلام والصحافة المغربيين على غرار باقي دول العالم، وخصوصا المتأخرة في ولوج زمن مجتمع المعرفة و المعلومات تحديات كثيرة إزاء الثورة التكنولوجية المستمرة والمتسارعة، وتتطلب مسايرة هذه الثورة على الصعيد الوطني فيما يخص مجال الصحافة والإعلام ، الوعي بخصوصياتها وأفاقها التي تتطلب تغيير كثير من عاداتنا الصحافية سواء في جانب المهنة أو امتلاك ناصية المهارات التقنية المرتبطة بعالم الرقمنة، وقد أثبتت التجارب المحلية الحاجة إلى دورات تكوينية مكثفة من أجل إتقان هذه المهارات والتحكم فيها، واستغلالها بشكل مثالي، بغية البقاء والمنافسة .

ولقد فتحت جائحة كورونا أعيننا على انتشار ظاهرة ما يسمى ب «صناع المحتوى»، وهم أفراد يشتغلون بشكل ذاتي أو من خلال شركات ليست بمقاولات صحافية، وبفعل تمكنهم من تقنيات التوضيب والتسجيل والمونتاج والتصوير والتقطيع، والمهام بتقنيات التواصل الحديثة ، فقد قاموا بأدوار تثقيفية في كفاءات التعامل مع الجائحة، كما اعتمد عليهم مسؤولون في إيصال معلومات وتوضيح معطيات بسبب امتلاكهم لقاعدة عريضة من المتابعين، لكن أحيانا لعب صناع المحتوى الرقمي في منصات التواصل الاجتماعي أدوارا تضليلية، بحكم أن هذا الشكل الجديد من التواصل غير المقنن، ولا يحتكم إلى مرجعيات معيارية إيتيقية، كما هو حال ميثاق أخلاقيات المهنة بالنسبة للصحافيين/ات.

وإذا كان احتجاج واستياء الصحافيين/ات معقولا بخصوص تفضيل بعض المسؤولين الاعتماد على خدمات «صناع المحتوى الرقمي» في مخاطبة الرأي العام، أو إعطاء الأولوية لهم بخصوص حوارات حول مواضيع أنية، مما هو في الأصل من صميم العمل الصحافي، وهو علة وجوده، فإن هذه الممارسة تطرح تحديين.

يرتبط الأول بنظرة المسؤولين وكذلك جزء من المجتمع لعمل الصحفي المطبوع بنوع من الحذر والتشكيك، مقابل الوثوقية في عمل صناع المحتوى الرقمي.

ويرتبط الثاني بالمنافسة مع فاعل جديد يشتغل دون معيارية إيتيقية، ودون معيارية قانونية، لكنه يمتلك من المهارات التقنية والتواصلية، ما لا يمتلكه جزء كبير من الصحافيين/ات المهنيين/ات، مما يطرح ضرورة اشتغال المقاولات الصحفية على تجويد العرض الرقمي، وهذا يتطلب تكثيف التكوين المستمر في مجالي التقنيات الرقمية المستجدة، والتقنيات التواصلية المرتبطة بمخاطبة جمهور عريض لا يتلقى سوى المنتج الرقمي.

وهو أمر يجب أن يكون محور شراكات بين النقابة الوطنية للصحافة المغربية والمقاولات الصحفية وجمعيات الناشرين والوزارة الوصية، مع البحث عن شركاء خارجيين، وخصوصا في التجارب الإعلامية المتقدمة في عالم الرقمنة.

وتطرح الثورة التكنولوجية تحديا آخر مرتبطا بانهايار عالم الصحافة الورقية بالمغرب، وخصوصا الصحافة الجهوية التي عرفت إغلاق مجموعة من المنابر، أو تحولها لصيغة رقمية أفضت إلى تقليص عدد الصحافيين والمهنيين، مما يهدد القضاء على الصحافة الورقية التي تجر وراءها إرثا كبيرا من التجارب والأسماء والتقاليد الإعلامية، والتي تمثل مدرسة في إنتاج وتأهيل الصحافيات والصحافيين، وتمرسهم على الأجناس الصحافية الكبرى.

وللأسف فإن هذه الثورة الرقمية قد جعلها البعض مطية لانتهاك أخلاقيات المهنة، وفي واحدة من القضايا المسيئة للمهنية، والتي تضرب جهود صحافيين مهنيين، يمكن التمثيل بنقل واستنساخ محتويات منتوج صحافي سواء كان سبقا صحافيا أو تصريحاً حصريا، فور نشره في الموقع الأصلي، على مواقع متعددة، وبعناوين مثيرة دون الإشارة إلى المصدر الأصلي، أو طلب الإذن منه، مما يخل بقواعد المنافسة الشريفة.

5.2 - الصحافة في زمن فيروس كورونا: فرصة لاستعادة الثقة:

لقد فاجأت جائحة كورونا الجسم الصحفي كما فاجأت الجميع، ولم يكن مستعدا للتعامل معها بسبب إكراهات كثيرة، يمكن إجمالها فيما يلي:

قلة الصحفيين/ات المتخصصين/ات في المادة الطبية أو الصحية، مما أجبر عديدين على تعميق معارفهم من أجل فهم تعقيدات علمية وطبية دقيقة، ثم شرحها وتبسيطها للعموم دون الإخلال بالمعلومة العلمية، وقد تطلب الأمر مجهودا بيداغوجيا لم يتم تثمينه للأسف، وقد ربح القطاع الصحفي مجموعة من الصحافيات والصحافيين الذين يمكن اعتبارهم مؤهلين/ات مستقبلا لتغطية الأخبار والمستجدات الصحية التي تمثل انشغالا للرأي العام، سواء من الناحية الطبية أو القانونية، أو الإدارية.

ضعف تعامل الصحافيات والصحافيين سابقا مع المتدخلين الرئيسيين في صناعة الخريطة الصحية بالمغرب، وقد فاقم سوء الفهم بين وزير الصحة ومصالحه المركزية والجهوية من جهة ، وبين الصحافيين/ات من جهة أخرى في عدم تيسير عمل الصحافيين/ات، إذ لم تستوعب الوزارة ومصالحها أن للصحافة في زمن الجوائح الصحية أدوارا لا تقل أهمية عن أدوار الأطباء والمرضين ومؤمنى العلاجات، إذ هي الأقرب لانشغالات الناس، والأقدر على نقلها للمعنيين، ومن ثمّة الإجابة عليها، كما أنها المؤهلة لمحاربة الأخبار الزائفة والشائعات التي قد تعطل عمل مصالح وزارة الصحة.

تعميم حظر التجول الليلي على الصحافيين/ات في الأيام الأولى لسريان قانون حالة الطوارئ الصحية، إلا برخصة من السلطات المحلية، مما يعد تقييدا لعمل الصحفي المطبوع في حالة الطوارئ بالاستعجالية في التحرك لتغطية المستجدات، وقد أدى تدخل المجلس الوطني للصحافة والنقابة الوطنية للصحافة المغربية، لدى وزارة الداخلية إلى إلغاء هذا المقتضى.

ولقد كشفت الجائحة كذلك عن هشاشة المقاولات الصحافية، إذ مع وقف طبع وتوزيع الصحف الورقية، وتراجع المداخل الإخبارية بسبب تضرر المقاولات الاقتصادية من جهة، وبسبب توجه مجموعة من المعلنين صوب شبكات التواصل الاجتماعي التي زاد الإقبال عليها خلال أيام الحجر الشامل، عمدت مجموعة من المقاولات إلى تسريح بعض المهنيين/ات والتقليص من الأجور، بل إن بعضها قد أعلنت إغلاقها، ولولا تدخل السلطات العمومية بدعم استثنائي لأداء أجور العاملين/ات في هذه المقاولات لكان الوضع الاجتماعي للصحافيين/ات والمهنيين/ات كارثيا.

وقد عرفت بعض المقاولات إصابة وانتشار العدوى في صفوف العاملين/ات كما حدث في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، وبالضبط في قسم الوحدات التلفزيونية المتنقلة لقناة «الرياضية»، ومعلوم أن النقابة الوطنية للصحافة المغربية كانت قد عممت دليلا للتعامل والوقاية من عدوى كوفيد 19 أثناء مزاولة المهنة.

لكن بالمقابل فإن هذه الجائحة قدمت دروسا للجسم الصحفي المهني، يمكن اختزالها في:

- ✓ ضرورة تطوير آليات الفعل التضامني على المستوى الاجتماعي.
- ✓ استعجالية تأهيل المقاولات الصحافية لمواكبة التطورات الرقمية.
- ✓ الاشتغال داخل المقاولات الصحافية على إعداد صحافيين متخصصين.
- ✓ التفكير في مستقبل الصحافة الورقية.
- ✓ دور الصحافة في محاربة الأخبار الزائفة والإشاعات، ومحاصرة تداعيات نظريات المؤامرة.

6.2: الوضع العام في مختلف القطاعات:

عموما فإن الوضع العام للمقاولات الصحافية يتسم بالتفاوت ما بين مقالة وأخرى، وما بين مجال وآخر، ويمكن رصد ذلك من خلال القطاعات التالية:

السمعي البصري:

ويعتبر في أغلبه مملوكا للدولة، حيث كان الشائع عند العموم أن الصحفيين/ات يحظون بنوع من الاستقرار المهني، والأمن الوظيفي، لكن بدأ في الآونة الأخيرة اعتماد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، وشركة صورياد (القناة الثانية) على التوظيف بالعمدة، وأحيانا عن طريق شركات المناولة، للتهرب من ترسيم الصحفيين/ات والمهنيين/ات، ولتسهيل عملية التسريح والاستغناء عنهم. أما القنوات الخاصة وعلى قلتها، فإنها تعاني من ضعف التنافسية بسبب إمكانياتها المتواضعة. رغم أن ظروف الجائحة قد جعل كثيرا من المغاربة يقبلون على استهلاك المنتج الوطني السمعي البصري، وذلك وفقا لمؤشرات نسب المشاهدة، وهي فرصة لتطوير هذه المقاولات للحفاظ على هذا الرصيد وتثمينه وتطويره.

وقد عاش العاملون/ات في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال هذه السنة أوضاعا لا تليق بما يجب أن تكون عليه حكامه مرفق عمومي يقدم خدمة إعلامية، حيث تم تشديد الرقابة غير المهنية على مجموع العاملين/ات بالقطاع، وكأنا لم نتخلص بعد من تبعية التلفزة للتحكم السلطوي، وللأسف فإن مسؤولي الشركة عمدوا إلى إيقاف الحوار والمشاورات والمفاوضات مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية، في خطوة أحادية فجائية وغير مبررة.

أما القناة الثانية فقد استمرت خلال هذه السنة على إيقاع حالة الغموض من المستقبل، والتخوف من عدم قدرتها على تجاوز ضائقها المالية، التي لا يمكن بحال من الأحوال تحميل الصحفيين/ات والمهنيين/ات تبعاتها من أجورهم ومكتسباتهم.

الصحافة المكتوبة الورقية:

عاشت الصحافة الورقية خلال هذه السنة واحدة من أسوأ سنواتها، إذ عانت كثيرا من ضعف المقروئية، ومن منافسة المواقع الرقمية، التي تنقل المستجندات فور وقوعها، ومن تراجع المداخل الإخبارية، وقد أدى الوضع إلى تقلص أعداد الصحفيين/ات والمهنيين/ات المشتغلين/ات بالصحافة الورقية، وإلى إغلاق بعض المقاولات وخصوصا الجهوية، كما أن بعضها هي في طور الإغلاق، ومنها مقاولات كانت إلى وقت قريب رائدة.

إن هذه الوضعية التي تعرف سنة بعد أخرى انحدار، نحو اختفاء الصحافة المكتوبة من المشهد الإعلامي، وبالتالي اختفاء مؤسسات عريقة أسست لتقاليد العمل الصحفي مغربيا، وكانت مدارس حقيقية للتكوين والتأطير، يقتضي البحث عن سبل إنقاذها خصوصا أنها تضم قطاعا عريضا من المهنيين/ات والتقنيين/ات والعمال فضلا عن الصحافيين/ات. كما يجب على هذه المنابر أن تغير من طرائق اشتغالها، وأن تجتهد في إبداع عرض صحفي تختص به، وتتميز به عن الخدمة الإخبارية التي يصعب للصحافة الورقية أن تنافس فيها المواقع الرقمية، ويمكن لهذا العرض الصحفي أن يذهب في اتجاه تحولها إلى منابر متخصصة في التحليل والحوارات المطولة، والتعليق، والملفات والتقارير الاستقصائية، والتي تتطلب متلقين خاصين خارج جمهور الصحافة الرقمية. وتبقى مؤسستا «أخبار اليوم» و«المنعطف» أكثر الصحف المكتوبة خلال هذه السنة التي عانى صحافياتها وصحافيوها من تبعات أزمتهما المالية، وتدبيرهما غير المعقلن، حيث عانى العاملون/ات بهما من توقف صرف الأجر لأشهر متتالية، ومن عدم الالتزام بصرف مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومن التوقف عن دفع التعويضات وتوقيف الترقيات، وإن كان هذا المشكل الأخير تعاني منه أغلب المقاولات الإعلامية. وتجدر الإشارة إلى الإضراب الطويل عن العمل الذي خاضه صحافيو «المنعطف» والوقفات التي قام بها صحافيو «أخبار اليوم» سواء أمام المقر الرئيسي للجريدة أو أمام مفتشية الشغل.

الصحافة المكتوبة الرقمية:

واصلت هذه الصحافة خلال هذه السنة نموها، بظهور مواقع جديدة، سواء الوطنية أو الجهوية والمحلية، وسواء الشاملة أو المتخصصة، لكن هذا النمو إذا كان قد أدى إلى خلق مناصب شغل جديدة في قطاع الصحافة، إلا أنه عمق وضع الهشاشة بالنسبة للعاملين/ات في القطاع، إذ تدنت الأجر، فأغلب المقاولات لا تحترم حتى الحد الأدنى للأجر، كما أن كثيرا من العاملين بهذه المواقع لا يتوفرون على عقد عمل، وغير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما أن العديد منهم يشتغلون في ظروف قاسية ويقومون بمهام متعددة (التحرير، التصوير، المونتاج، الإشراف على صفحة الموقع بمنصات التواصل الاجتماعي).

كما أن كثيرا من العاملين/ات بالصحافة الرقمية يفتقرون للتكوين في العمل الصحفي، ويوقعهم هذا الخلط أحيانا بحسن نية في أخطاء يجرمها قانون الصحافة والنشر، وانتهاك أخلاقيات المهنة، مما يقتضي تكوينهم مهنيا وقانونيا. وللأسف فإن أغلب الخروقات المرتبطة باحترام أخلاقيات المهنة تم رصدها داخل الصحافة الرقمية أكثر من نظيراتها السمعية البصرية والورقية والإذاعية. كما أن بعض المنابر قد تم إغلاقها بسبب عدم حصولها على الملائمة القانونية، وقد يطال الإغلاق مواقع أخرى لا زالت تشتغل خارج الملائمة القانونية، أو تخل بدفتر تحملاتها.

وعموما فإن كل هذه الأخطاء والتجاوزات يمكن عزوها لحدائثة التجربة، وافتقادها لتقاليد تم ترسيخها عبر تجارب ممتدة في الزمن، مما يتطلب تطوير الترسنة القانونية، وتجويد ميثاق أخلاقيات المهنة أكثر، من أجل تطوير هذه الصحافة مهنيا، وتأهيلها على مستوى أخلاقيات المهنة، لأنها صحافة المستقبل.

الإذاعات الخاصة:

تعتبر أوضاع العاملين/ات بها غير مستقرة، وخصوصا بعض المحطات الإذاعية التي تعاني صعوبات في مكاتبها الجهوية، مما أدى في حالة محطتين إذاعتين خاصتين إلى إغلاق بعض مكاتبها الجهوية، والاستغناء عن مجموعة من العاملين، وعدم تسوية تعويضات المرسلين.

غير أن إغلاق المكتبين الجهويين بمراكش وأكادير بالنسبة لمحطتي (م.ف.م) و (راديو بلوس) لا يرتبط حصرا بصعوبات موضوعية، بل إن الإدارة المركزية لكلتا المحطتين أبانت عن اختيار ممنهج نحو إغلاق المكتبين الجهويين، عبر مضايقة العاملين/ات وتخخيرهم بين الانتقال القسري أو التسريح من العمل، وعدم توفير شروط العمل الذي يحفظ كرامة الصحفي/ة، وتأخير صرف الأجور وتقليصها. والاستدعاءات الانفرادية، وعدم التمكين من الوثائق الإدارية مثل شهادات العمل، وشهادات الأجرة. وهي خطوات لإلغاء المكاتب الجهوية، وتوحيد البث من المقر الرئيسي بالدار البيضاء.

ومعلوم أن إغلاق محطة mfm أكادير، في 5 يوليوز 2019 كان بناء على حكم قضائي، استصدره مالك المحل من محكمة الاستئناف التجارية بمراكش.

ورغم وجود الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري المعروفة اختصارا بالهاكا، والمعنية بمراقبة الإذاعات والقنوات التلفزيونية، والسهر على احترام التعددية داخلها، فإن مراقبين يرون أن هذه الإذاعات فشلت في أغلبها في عكس احترام مبدأ التعددية، إذ يغلب عليها الحذر المبالغ فيه أحيانا مما يجعلها تميل أكثر إلى الاقتصار على عرض الرواية الرسمية للأحداث، والاقتصار على نقل وجهة نظر الأحزاب والتيارات المعترف بها قانونيا والمثلة برلمانيا.

وكالة المغرب العربي للأنباء:

لا توجد بالمغرب وكالات خاصة للأنباء على غرار أغلب دول العالم، وتظل وكالة المغرب العربي للأنباء المملوكة للدولة، والتي يرأس مجلسها الإداري وزير الثقافة الفاعل الوحيد، وتمتلك وكالات الأنباء العالمية مكاتب لها ومراسلين، وأغلبهم صحافيون مغاربة، وقد تم إدخال تعديلات على القانون المنظم لعمل الوكالة بموجب قانون رقم 02.15 الصادر يوم 12 أبريل 2018، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6667، بتاريخ 23 أبريل 2018.

هذه التعديلات ساهمت نسبيا في تطوير أداء الوكالة، وخصوصا خلال جائحة كورونا، حيث وسعت مجال خدماتها المفتوحة أمام العموم من قبيل إحداث موقع ma-panticorona.ma والذي كان معنيا بنشر المستجدات البوآئية، وموقع mapexpress.ma والذي يعيد نشر جزء كبير من الأخبار التي تبثها الوكالة، وإطلاق القناة التلفزيونية الفضائية إم 24.

ورغم هذه الجهود فإن الوكالة لم تستطع لحد الآن تجاوز عقبة الإشعاع الخارجي، بما يجعلها مصدرا معتمدا في ترويج الأخبار وتداولها، برغم توفرها على إمكانيات غير متاحة لأغلب وسائل الإعلام الوطنية التي استطاع بعضها أن يصبح مخاطبا ومصدرا من مصادر الخبر فيما يتعلق بالشأن الوطني في وسائل الإعلام الدولية الوازنة.

كما يشتكي صحفيون/ات عاملون/ات بالوكالة من غياب أي بعد تشاركي في عمل الوكالة و حكومتها وتديرها المطبوعين بالاستفراد في اتخاذ القرارات، مما يساهم في أجواء عمل مكهربية، وللأسف فإن المدير العام للوكالة لا يقبل حتى بالنقابة الوطنية للصحافة المغربية كمحاور لحل الإشكالات العالقة بين الإدارة والصحافيين/ات، بل إنه يستغل منصبه لتصريف مواقفه السلبية من النقابة في قصاصات تبثها الوكالة. مما يجعل العمل النقابي بالوكالة مشوبا بالتضييق والمحصرة.

وعوض الاهتمام بأوضاع العاملين/ات المزرية مهنيا واجتماعيا بالوكالة، يفضل المدير العام صرف ميزانية الوكالة في استثمارات ضخمة دون عائد إشعاعي، كما أن الإدارة سطت على جمعية الأعمال الاجتماعية للوكالة، دون توسيع خدماتها، مع حرمان المنخرطين من الاطلاع على تفاصيل تدبير جمعيتهم، والممولة من المالية العمومية.

واستمرت الوكالة خلال هذه السنة في محاصرة العمل النقابي من مدخل التعيينات الأخيرة، التي عرفت تهجير المسؤولين النقابيين نحو مكاتب فرعية بعيدا عن المقر الرئيسي. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل تطور لرفع المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء لدعوى قضائية ضد رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية الأستاذ عبد الله البقالي، رغم أن الوكالة كانت تبث قصاصات مسيئة للنقابة، وتمثل انتصارا لجهة محسوبة على النقابة في مواجهة الشرعية القانونية والانتدابية للمكتب التنفيذي، مما يشكل استغلالا للمرفق العمومي في تصفية حسابات شخصية.

الصحافيون الأحرار (الفريланس):

يصل عدد الصحفيين/ات الفريلانس إلى حوالي 107 صحفية وصحفي حسب إحصاء للمجلس الوطني للصحافة استنادا إلى البطائق المهنية التي قام بإصدارها. ولا يوجد تعريف دقيق وواضح للصحفي (الفريلانس) في القوانين والأنظمة المؤطرة للعمل الصحفي بالمغرب،

ويمكن إجمالاً أن نتحدث عن عدد من الممارسات المهنية التي قد تقربنا لفهم ماهية هذه الفئة من الصحفيين/ات المهنيين/ات، من قبيل أن الصحفيين (الفريلانس) هم الذين يعملون بعقود مؤقتة مع وسائل إعلام عمومية، والمتعاونون، والمشتغلون بنظام القطعة مع وسائل إعلام وطنية ودولية.

وقد كانت هذه الفئة هي المستهدف الأول بتوقيف العمل أو التعاون من قبل المؤسسات التي يشتغلون لصالحها، لغياب أي علاقة تعاقدية مع هذه المؤسسات التي سعت إلى التخلص منهم ضمن حزمة خططها لتخفيض النفقات.

ولم يستقد الصحفيون الفريلانس من أي شكل من أشكال الدعم العمومي خلال الجائحة، سواء ذلك الذي خصصته الدولة للفئات الهشة، أو الدعم الاستثنائي الذي خصصته الحكومة لأداء رواتب الصحفيين/ات، ولا التعويضات التي قدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء الذين صرحت مقاولاتهم بوجود صعوبات مالية لها إبان الجائحة.

ولا يتوفر الصحفيون (الفريلانس) على أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، إذ لا يستفيدون من أي نظام للتغطية الصحية، أو التقاعد.

المحور الثاني

انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين

1: انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الوضع العادي:

1.1 - الأجور:

عرفت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في القطاع الصحفي استقرارا، لكنه استقرار للأسف مطبوع بوضعية الهشاشة، وله تجليات مختلفة، وتبقى وضعية الأجور المتدنية في أغلب المقاولات الصحافية، حتى بعضها ممن وقعت الاتفاقية الجماعية، بل إن بعض المقاولات لا تحترم حتى الحد الأدنى للأجور بالنسبة لبعض العاملين، خصوصا المكلفين بمهام تقنية، وتعتمد بعض المقاولات للتقليل من هذه الرواتب بدعوى تراجع المداخيل، أو تأخر صرف الدعم العمومي، ولعل المحنة التي عاشها الزملاء في يومية «أخبار اليوم» وفي «المنعطف» مثال بارز على دفع الصحافيات والصحافيين وعموم العاملين والعمال ثمن اختلالات تديرية غير مسؤولين عنها، فيما يعاني صحافيون/ات آخرون من التأخير المتكرر في صرف أجورهم وعدم انتظامها، والذي يؤثر سلبا على التزاماتهم المادية والأسرية.

وتجدر الإشارة إلى أن توقيف الترقيات وتجميد الأجور في هذا القطاع في أغلب المقاولات، جعل الأجور أحيانا لا يلحقها أي تغيير لمدد تفوق العشر سنوات.

ومن المسكوت عنه في هذا الإطار إرغام صحافيين/ات على التوقيع على عقود عمل جديدة بعد تمديد فترات التدريب لأكثر من مرة، مما يجرهم من سنوات أقدمية مستحقة، وكذلك إرغام آخرين على التوقيع على مبالغ أقل مما يتلقونه فعليا، أما الالتزام بالحد الأدنى لراتب الصحفي المهني المحدد في 5800 درهم، فلا يتم الالتزام به في أغلب المقاولات، ومنها تلك الموقعة على الاتفاقية الجماعية، رغم استفادة هذه المقاولات من الدعم العمومي المشروط بالتوقيع وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية الجماعية، وهكذا فإن الصحافيين/ات يكادون لا يستفيدون شيئا من الدعم العمومي، الذي وجب رفعه لاستمرار المقاولات

التي تعيش صعوبات، ولكن مع التشدد في مراقبة أوجه الصرف، وكذلك التدقيق في حقيقة تنفيذ الالتزامات المضمنة في الاتفاقية الجماعية، التي تحتاج بدورها لتجويدها وتعديلها، فقد مرت عليها 15 سنة، فيما تم التنصيص على مراجعتها كل ثلاث سنوات.

2.1 - التعويضات:

أما بخصوص التعويضات عن التنقل فبدورها تعرف تماطل بعض المقاولات الصحفية في صرفها، أو أنها تكون غير متناسبة مع المهام الموكولة بها للصحفي/ة أثناء تنقله، والأمر نفسه ينسحب على التعويض عن الأعباء والساعات الإضافية الذي يكاد يكون معدوماً، ولحد الآن لا يتلقى الصحفيون/ات أي تعويض عن المخاطر أثناء تغطيتهم لأحداث قد يكونون خلالها عرضة لمخاطر محتملة.

وإذا كانت بعض المقاولات تخصص مساعدات/ منحا أثناء الأعياد الدينية وإبان الدخول المدرسي، أو خلال بعض المناسبات العائلية (الزواج، العقيقة، الاستشفاء)، فإنها على العموم نادرة. ويبقى التضامن بين المهنيين/ات هو الذي يعوض هذا الغياب، وكذا المبادرات التي تقوم بها جمعية الأعمال الاجتماعية للصحافيين في الصحافة المكتوبة. هذا دون الحديث عن معضلة تجميد الترقيات في أغلب المقاولات الصحفية.

3.1 - عقود العمل:

تجدد الإشارة إلى أن مجموعة من الصحافيات والصحافيين والعاملين/ات في هذا القطاع لا يتوفرون على عقود شغل، ومنهم من تم تشغيله عن طريق شركات المناولة، وهي ظاهرة نجدها حتى في الإعلام العمومي، وخصوصاً بالنسبة للتقنيين/ات. وينتج عن هذا أن مجموعة كبيرة من الصحافيات والصحافيين لا يتوفرون على البطاقة المهنية، مما يعقد في أحايين كثيرة من تسهيل مأمورياتهم أثناء تغطية بعض الأحداث التي تكتسي حساسية أمنية أو قضائية، أو أثناء تغطية ندوات صحفية وأنشطة رسمية.

4.1 - مستوى الحماية الاجتماعية:

إذا كان مجموعة من الصحافيات والصحافيين الذين لا يتوفرون على عقود عمل، أو الذين يشتغلون بطريقة حرة (فري لانس) غالباً لا يتوفرون على أي حماية اجتماعية، سواء تعلقت بالتغطية الصحية أو التقاعد، فإن هذا لا يعني أن زملاءهم ممن يتوفرون على

عقود عمل يحظون بحماية اجتماعية لائقة، إذ يلاحظ استمرار مجموعة من المقاولات في عدم التصريح بالعاملين فيها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو التلكؤ في تحويل مستحقات الصندوق، رغم اقتطاع الشطر المحسوب على العاملين/ات بالمقولة من أجورهم، ويفاجأ صحفيون أثناء إحالتهم على التقاعد بخلل في احتساب مجموع أيام العمل الفعلية مما يؤثر على قيمة معاشاتهم. وفي هذا الإطار فإن عموم الصحافيات والصحافيين والعاملين/ات في القطاع يعيشون تخوفا دائما من مستقبلهم المادي بعد الإحالة على التقاعد، وخصوصا في ظل عدم حل مشكل التقاعد التكميلي، مما يجعل أغلب الصحافيات والصحافيين المحالين على التقاعد يعيشون وضعاً مزرياً، يدفع أغلبهم للاستمرار في العمل في شروط تعاقدية مجحفة، أو الاشتغال في مهن حرة أخرى.

لقد أصبح إحداث تعاضدية خاصة بالعاملين/ات في القطاع الصحافي مطلباً مستعجلاً في ظل كل هذه الإكراهات، فمن شأن التسيير الذاتي للمؤسسة التعاضدية أن يفعل الأدوار الرقابية على التزام المقاولات بأداء مستحقاتها، وأن يبحث عن صيغة مناسبة بالنسبة للعاملين/ات بشكل حر يراعي مداخلهم، كما يراعي حالات التوقف أو الطرد أو العطالة الظرفية بالنسبة لآخرين، فالطبيعة الخاصة لمهنة الصحافة، وكذا هشاشة المقاولات التي تبقى معرضة للتوقف أو الإغلاق، يقتضي إحداث تعاضدية خاصة بالصحافيين تراعي هذه الخصوصية.

وعموماً فإن تردي الانتهاك المستمر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم العاملين/ات في قطاع الصحافة، وعدم التزام أغلب المقاولات بمخرجات الاتفاقية الجماعية، يجعل من المستعجل تجديد الاتفاقية الجماعية التي لم تتغير منذ 15 سنة، رغم أن الاتفاق كان على تجديدها وتطويرها ومراجعتها كل ثلاث سنوات، وكذلك يتطلب هذا الوضع إصلاحاً وتعديلات على القانون الأساسي للصحافي المهني.

5.1 - على مستوى الحريات النقابية:

عرفت هذه السنة استمرار حالات من عدم احترام الحريات النقابية، وللأسف فإن هذا الأمر يطول حتى مؤسسات إعلامية كبرى وعمومية، وتبقى وكالة المغرب العربي للأنباء مثلاً ساطعاً على محاربة العمل النقابي، فهي لم تكثف بتوقيف الحوار مع ممثلي المهنيين/ات، بل عمدت إلى إجراءات انتقامية من قبيل استغلال سلطة التعيين، لإجراء تنقيلات

قسرية في حق صحافيين من المكتب النقابي نحو مكاتب فرعية بعيدة عن الإدارة المركزية، وكذا التشويش على عمل النقابة الوطنية للصحافة المغربية من خلال بث قصاصات خبرية تحمل إساءة لها وتدخلًا في شؤونها الداخلية، خصوصًا خلال مرحلة التحضير وأثناء أشغال مؤتمر النقابة المنعقد يومي 21 و 22 يونيو 2019.

ولم يسلم العمل النقابي من المضايقة كذلك في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال سنة 2019 من توقيف للحوار مع المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية.

وفي الصحافة المكتوبة، تم طرد الزميلة حسناء زوان طردًا تعسفيًا من يومية (المساء)، مباشرة بعد تأسيس المكتب النقابي وانتخابها عضواً فيه، فيما رفضت إدارة الشركة المصدرة لجريدة (أخبار اليوم) التعامل مع المكتب النقابي، واستغلت وضع الشركة لترويج أخبار كيدية حول دور مزعوم للمكتب النقابي في تأجيج الوضع، في محاولة للتهرب من التزاماتها ومن تحمل مسؤولية تدبيرها للشركة.

وعموماً فإن تعامل المقاولات الصحافية مع الحريات النقابية لم يصل إلى المستوى الذي نتطلع إليه، ولا يعكس مخرجات الاتفاقيات الموقعة مع جمعية الناشرين، ولا الاتفاقية الجماعية، بحيث يظل مطبوعاً بسوء الفهم، وبرفض العمل النقابي، أو تقبله على مضض.

6.1 - على مستوى النزاعات الفردية والجماعية والمنازعات القضائية :

عرفت هذه المرحلة استمرار التعسفات ضد الصحافيات والصحافيين ومجموع العاملات والعاملين بالقطاع، والمتراوحة بين المنع من العمل، أو توقيف الترقيات، أو التسريح سواء الفردي أو الجماعي، أو التقليل من الأجور والرواتب، أو فرض التنقل التعسفي، وبالتالي كان حتمياً أن تصل الأمور في حالات معينة إلى اللجوء لمفتشي الشغل، وأحياناً إلى مفوضين قضائيين لتسجيل المنع من ولوج أماكن العمل، خصوصاً حين تفشل التدخلات والوساطات ومحاولات البحث عن حلول حبية التي تلجأ إليها النقابة الوطنية للصحافة المغربية، إيماناً منها بالمقاربة التشاركية التي يجب أن تطبع القطاع بين المقاولات والمهنيين/ات والناشرين والموزعين والنقابة، ومن أبرز هذه الحالات يمكن ذكر حالات، مستخدمين «أخبار اليوم» و«المنعطف» والمكتبيين الجهويين لأكادير ومراكش بالنسبة لمحطتي (ام إف إم) و(راديو بلوس)، والعاملين بوكالة المغرب العربي للأنباء، وحالات خاصة مثل حالة الصحفية حسناء زوان من يومية (المساء)، التي تم طردها تعسفيًا بعد تأسيس المكتب النقابي في الجريدة وانتخابها نائبة للمنسق، وحالة الصحفي

يوسف البلهيسي من قناة ميدي 1 تيفي، وقد تم الالتجاء في كل هذه النزاعات بعدها للقضاء الذي بث ابتدائيا في حالات، فيما لا تزال أغلب الحالات إما في بدايات تداولها أمام المحاكم، أو في انتظار المداولات النهائية للنطق بالأحكام.

2 - انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال جائحة كورونا

عرفت فترة جائحة كورونا وفرض حالة الطوارئ الصحية استمرار الانتهاكات التي كان يتعرض لها الصحفيون قبل الجائحة، باعتبار المشاكل البنيوية للمقاولات الصحافية التي جعلت هذه الانتهاكات ممنهجة، وموازية مع هذه الانتهاكات ستظهر أخرى لها علاقة مباشرة بشروط تطبيق إجراءات الحجر الصحي، التي أدت إلى التوقف عن الطبع الورقي، وانتقال كل المقاولات لصيغة العمل عن بعد، وتراجع المداخل الإخبارية، والتي انعكست سلبا على الأوضاع المادية للصحافيين/ات والمهنيين/ات، خصوصا أنهم يمثلون الحلقة الأضعف من حيث الحماية القانونية، وكانت أبرزت الانتهاكات مرتبطة باستغلال هذا الوضع من أجل إغلاق مقاولات صحفية، كانت النية معقودة على إغلاقها قبل الجائحة كحالة «أخبار اليوم»، أو أثر مالكو هذه المقالة الإغلاق بدل البحث عن حلول تراعي الاستقرار المهني للعاملين/ات بها، كما وقع في منابر جهوية.

لم يقتصر الأمر على الإغلاق وتسريح العاملين، بل استغلّت مقاولات أخرى هذه الظروف لتحميل العاملين/ات نتائج تداعيات تراجع المداخل، بحيث عمدت شركة (hori-zon) إلى تقليص الرواتب إلى حدود 50%، دون مراعاة أوضاع الصحافيين/ات والمهنيين/ات والتزاماتهم المادية والأسرية، فيما عمدت مقاولات أخرى إلى الالتفاف على سابقة التقليل من الرواتب عبر ما يسمى بالمساهمة التضامنية التي تعتبر في حقيقة الأمر صيغة لتقليل الأجور، ويمكن التمثيل لذلك بشركة (Eco media) والشركة المصدرة ليومية (المساء) ومجموعة (ماروك سوار).

وفي أجواء هذه الجائحة، صرحت مقاولات بالعجز، مستغلة القانون القاضي بتعويض الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء المنخرطين فيه، والتي تعاني المقاولات التي يشتغلون بها صعوبات، وبعثت بملفات الصحفيين/ات والمهنيين/ات لهذا الصندوق، التي لم تصل تعويضاته حتى للحد الأدنى من الأجور.

ففي الوقت التي حافظت فيه مقاولات على انتظام دفع الأجور، والحفاظ على مكتسبات مستخدميها، عمدت مقاولات أخرى إلى استغلال الجائحة لممارسة المزيد من الانتهاكات بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات وعموم العاملات والعمال، في إجراء يمس حتى بالتزاماتها الوطنية في ترجمة روح التضامن المطلوبة في مثل هكذا ظروف.

وللإنصاف، فإن تدخل الحكومة بصرف دعم استثنائي يخصص الجزء الأكبر منه لأداء رواتب العاملين في القطاع الصحفي لمدة ثلاثة أشهر تم تمديدها لثلاثة أشهر أخرى لمرتين، قد حد نسبيا من وضع كارثي كانت تتجه إليه أوضاع العاملين/ات في قطاع الصحافة، رغم بعض الملاحظات المرتبطة في بتأخر صرفه لبعض العاملين في بعض المنابر، ولحرمان العاملين في «أخبار اليوم»، وهو حرمان غير مبرر، بغض النظر عن أي اختلالات يمكن أن يكون قد تم رصدتها في صرف دعم السنوات السابقة من طرف إدارة الشركة المصدرة لليومية، إذ لا يعقل تحميل الصحفيين/ات والعمال/ات مسؤولية اختلالات لا علاقة لهم بها.

كما أن هذا الدعم استثنى مجموعة من الصحافيات/ات والصحفيين الذين لم تسو مقاولاتهم وضعيتهم القانونية، أو يشتغلون بصيغة صحفي/ة حر/فري لانس.

ومن الانتهاكات المصاحبة للجائحة، تم تسجيل توقف بعض المقاولات عن أداء التزاماتها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، رغم استمرارها في اقتطاع مساهمة الأجراء..

المحور الثالث

الاعتداءات على حرية الصحافة والصحفيين

1 - الاعتداءات على حرية الصحافة والصحفيين في الوضع العادي:

عرفت هذه المرحلة تسجيل استمرار حالات اعتداء على حريات الصحافة والصحفيين، وقد استأثرت بعض القضايا باهتمام الرأي العام الوطني والدولي، مما يتطلب الوقوف عندها:

تم تأكيد الحكم الابتدائي في المرحلة الاستئنافية على الصحفي حميد المهداوي، القاضي بإدانته بثلاث سنوات سجنا نافذة، يوم 6 أبريل 2019، في ملف ما يعرف بأحداث الحسيمة/ حراك الريف، بتهمة عدم التبليغ عن جريمة، ولقد اعتبرت النقابة كما جميع الجمعيات الحقوقية والمهنية والمدنية هذه المتابعة غير مفهومة من الأصل، وطالبت في كل المناسبة بإطلاق سراح المعتقل حميد المهداوي، والذي قضى عقوبته كاملة، وتم الإفراج عنه صبيحة يوم 20 يوليوز 2020 من سجن تيفلت.

وقد عرفت هذه المحاكمة كذلك إدانة محمد الأصريحي وكان لحظة اعتقاله صحافيا ومصورا بموقع «الريف 24»، وربيع الأبلق وكان مراسلا ومتعاوننا مع موقع «بديل» بخمس سنوات سجنا نافذة، وتم الإفراج عنهما بموجب عفو ملكي يوم 30 يوليوز 2020 بمناسبة عيد العرش.

قضت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء برفع العقوبة في حق الصحفي توفيق بوعشرين إلى 15 سنة سجنا نافذة، مع دفع تعويضات للمشتكيات والمطالبات بالحق المدني، في الملف الذي توبع فيه بتهم الاتجار في البشر، واستعمال السلطة والنفوذ لغرض الاستغلال الجنسي عن طريق الاعتياد والتهديد بالتشهير، وباعتبار أن هذه التهم لا تتعلق بقضايا النشر والرأي، وباعتبار أن أغلب المشتكيات هن صحفيات، فقد كان المطلب هو تحقيق العدالة، عبر احترام مقتضيات المحاكمة العادلة، وإنصاف الضحايا.

وفي يوم 23 دجنبر 2019 أيدت محكمة الاستئناف بالرباط الحكم الابتدائي الذي قضى بمؤاخذة الصحفيين محمد أحدات من يومية المساء وعبد الحق بلشكر من يومية «أخبار اليوم» وكوثر زكي وعبد الإله سخير من موقع «الجريدة 24»، وذلك بالحكم عليهم بستة أشهر موقوفة التنفيذ، وغرامة مالية قدرها 10.000 درهم، وقد توبع معهم بنفس العقوبة المستشار البرلماني عبد الحق حيسان، والمستهنج في هذا الملف هو أن تتم متابعة صحفيين بسبب نشرهم خبرا صحيحا، ويدخل في إطار واجب الصحفي في نشر المعلومة التي تهم الناس في معيشتهم اليومي وتقاعدهم، إضافة إلى ترحيل القضية من قانون الصحافة والنشر، نحو القانون الجنائي، والمثير هو أن الذي تقدم بالشكاية في مواجهتهم لم يكن سوى رئيس مجلس المستشارين بصفته تلك، واعتبرت كل الأطياف المهنية والحقوقية والمدنية الحكم وقبله الشكاية وتقرير المتابعة ضربا لكل الجهود التي تبذل من أجل الحماية القانونية للصحافيين.

كما تم اعتقال الصحفي عمر الراضي، وتقرر متابعته في حالة اعتقال يوم 26 دجنبر 2019 على خلفية تغريدة كتبها بتويتر يعبر فيها عن سخطه من الأحكام التي صدرت عن استئنافية البيضاء في ملف ما يعرف بحراك الريف، وقد عبرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية عن رفضها للمتابعة على أساس القانون الجنائي لا قانون الصحافة والنشر، ليس باعتباره صحفيا فقط، بل لإيمانها بأن قضايا التعبير والتدوين والنشر يجب أن يشملها قانون الصحافة والنشر بغض النظر عن هوية المتابع مهنيا، وقد رحبت النقابة بقبول ملتمس الدفاع من أجل المتابعة في حالة سراح يوم 29 دجنبر، ومعلوم أن الحكم في مرحلتيه الاستئنافية قضى بإدانة الصحفي عمر الراضي بأربعة أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة 500 درهم يوم 12 مارس.

وتم توقيف الصحافية هاجر الريسوني يوم 31 غشت 2019 من أمام عمارة بعد خروجها من عيادة طبيب، وتوبعت في حالة اعتقال بتهم الإجهاض غير القانوني وممارسة الجنس خارج الزواج، وهي التهم التي يطالب حقوقيون بإلغائها من القانون الجنائي لتعارضها مع الحريات الفردية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتمت إدانتها بسنة سجنا نافذة في المرحلة الابتدائية يوم 30 شتنبر، وقد استنكرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية حملة التشهير المنهجية التي تعرضت لها الصحافية هاجر الريسوني

سواء في مواقع التواصل الاجتماعي أو في بعض المنابر الصحفية التي لم تحترم ميثاق أخلاقيات المهنة، وقد استتبشر الجميع بالعبو الملكي الذي صدر لصالحها يوم 16 أكتوبر 2019.

تم توقيف الصحفي سليمان الريسوني يوم 22 ماي 2020، وتقرر متابعته في حالة اعتقال بتهمة هتك عرض شخص، في واقعة يدعي المشتكي حدوثها قبل سنتين، وقد طالبت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بضرورة تمتيع الصحافي سليمان الريسوني بضمانات المحاكمة العادلة، والتي من مداخلها، متابعته في حالة سراح لوجود كل ضمانات حضوره أمام المحكمة، ولأن الاعتقال الاحتياطي هو إجراء استثنائي، وتم تسجيل حالات كثيرة من التشهير والقذف والتنمر سواء في حق المشتكي بسبب اختياراته الجندرية، أو في حق سليمان الريسوني التي تمت إدانته قبل أن يقول القضاء كلمته في بعض المنابر، ويخوض الصحفي سليمان الريسوني إضرابا عن الطعام منذ 9 أبريل الحالي للمطالبة بمتابعته في حالة سراح وتسريع إجراءات محاكمته، وتعرب النقابة الوطنية للصحافة المغربية عن قلقها من أي مضاعفات قد تهدد السلامة الجسدية لسليمان الريسوني.

تم وضع الصحفي عمر الراضي تحت تدابير الاعتقال الاحتياطي منذ يوم 29 يوليوز 2020، بأمر من النيابة العامة التي أمرت بالتحقيق للاشتباه في قضيتين منفصلتين، تتعلق الأولى بالمس بسلامة الدولة والتخابر مع عملاء دولة أجنبية، وتتعلق الثانية بالاعتصاب، قبل أن يتم تقرير متابعته في حالة اعتقال دائما بعد انتهاء التحقيق التفصيلي، وإذا كانت القضية الأولى تقع على تماس مع حرية الصحافة، فقد عبرت النقابة عن مخاوفها بخصوصها، في حين أن المشتكية في القضية الثانية هي زميلته في موقع (لوديسك)، ولذلك فإن النقابة تقف على نفس المسافة من كل أطراف الدعوى، لكنها تسجل رفضها لمتابعة الصحفي عمر الراضي في حالة اعتقال، لوجود كل ضمانات الحضور، كما تسجل طول أمد المحاكمة، وتعبر عن قلقها من تدهور صحة الصحفي عمر الراضي بسبب الإضراب عن الطعام الذي يخوضه منذ يوم 10 أبريل، وتجدد مطالبتها بتمتيعه بكافة ضمانات المحاكمة العادلة.

عمدت إدارة ميدي 1 تيفي إلى توقيف الصحفي يوسف البلهيسي عن العمل يوم 10 يوليوز 2020، وكانت قد منعت سابقا من تقديم البرامج والأخبار، بسبب نشره لبلاغ للنقابة التي ينتمي إليها في صفحته على موقع «فيسبوك»، ولا يمكن اعتبار هذا الإجراء إلا مسا صريحا بالحقوق النقابية من جهة، واستهدافا لحرية التعبير، وقد قضت المحكمة الابتدائية بطنجة يوم 9 يناير 2021 بتعويض مالي مقابل الضرر الذي قدرت هيئة الحكم أنه قد طال الصحفي، واعتبرت توقيفه عن العمل طردا تعسفيا.

تعرض الصحفيان جواد الخني وسعيد بندردكة عضوا المجلس الفيدرالي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، والعاملان بموقع «أخبار الوطن» لسلسلة من المتابعات بسبب مقالات في موقعهما، بحيث تمت متابعتهما بعد شكاية تقدما بها المديرية العامة للأمن الوطني ورئيس المصلحة الإدارية بمنطقة أمن سيدي قاسم، وقد حكما عليهما ابتدائيا بشهرين موقوفة التنفيذ وغرامة 100.000 درهم، وما زال الملف في طوره الاستئنافي، فيما تستمر متابعتهما ابتدائيا بعد شكاية من أستاذ جامعي بسبب مقال حول معايير ولوج الماستر، وتم تبرئتهما في ملف ذلك بعد شكاية من مدير وكالة الضمان الاجتماعي بسيدي سليمان.

هدد وزير الصحة برفع دعوى قضائية ضد الصحفي بالإذاعة الوطنية محمد عمورة، بسبب انتقاده لبعض ممارسات بعض الأطباء دون تعميم في حلقة من برنامجه « احض راسك» بثت يوم 24 غشت 2019، وللأسف فإن جمعية مهنية للأطباء عوض أن تعتبر تلك الانتقادات تدخل في وظيفة الإعلامي النقدية والتنبيهية لبعض الاختلالات تقدمت بشكاية للهيئة العليا للسمعي البصري مطالبة بوقف البرنامج، وقد طوي الملف بعد تدخلات ووساطات ساهمت فيها بقوة النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

وإذا كانت هذه عينة من أبرز القضايا التي حظيت بمتابعة سواء من طرف الإعلام الدولي، أو الرأي العام الوطني والمحلي، فإن الواقع والممارسة أكذا خلال هذه المرحلة استمرار مجموعة من الانتهاكات التي تمس حرية الصحفيين/ات والصحافة، وتشكل إجراءات تكاد تكون ممنهجة للتضييق على عمل الصحفيين/ات من قبيل حالات المنع من العمل، أو فرض التنقيلات التعسفية (راديو بلوس، راديو mfm، قناة ميدي 1 medi tv)، كما تعرض صحفيون لاعتداءات جسدية أثناء وبسبب تأديتهم لمهامهم، وخصوصا المصورين، وهي اعتداءات تختلف هويات القائمين عليها، فأحيانا تكون من طرف القوات العمومية المكلفة بإنفاذ القانون خصوصا أثناء تغطية الصحفيين/ات للاحتجاجات

(الاعتداء على المصور عبد الرحيم الباجوري العامل بالوكالة الدولية للاتصال والصحافة يوم 24 شتنبر 2019 أثناء تغطيته لتدخل السلطات لتحرير الملك العمومي بمقاطعة مولاي رشيد بالبيضاء، ونزع ميكروفون موقع «بلبريس» أثناء احتجاجات الأساتذة، واعتداء جسدي على الصحفي إبراهيم جديد من موقع «مع الحدث» من طرف عنصر من القوات المساعدة بدار بوعزة أثناء تغطيته لهدم مبان عشوائية، والاعتداء على الصحفي عبدو الطاهير من موقع le 360 أثناء تغطيته للديربي البيضاوي)، أو من طرف مواطنين لا يفهمون طبيعة عمل الصحفي، وخصوصا في الحوادث التي تشهد اشتباكا بين السكان والقوات العمومية والسلطات المحلية بسبب تنفيذ أوامر يعتقد السكان أنها تستهدف حقهم في العمل أو السكن (هدم الدور الآيلة للسقوط أو البناء العشوائي، تحرير الملك العمومي من الباعة الجائلين. عقب النطق بالأحكام في قضايا يتابعها الرأي العام)، ففي 4 فبراير 2020 مثلا تعرض الصحافيان أمين الهناوي وسفيان الإبراهيمي من الطاقم التلفزيوني التابع للقناة الأولى لاعتداء بالسب والقذف والتهديد من طرف مسيري وحدة صناعية بناحي المحمدية.

وقد تعرض صحافيون رياضيون لاعتداءات جسدية، أو للرشق بالحجارة أثناء تغطيتهم لتظاهرات رياضية من طرف جمهور غاضب، كما تعرض البعض منهم للتهديد، ولحملات سب وتشهير وتنمر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وعانى بعض الصحافيين من حملات تشهير وقذف ونشر شائعات إثر نشرهم تحقيقات مهنية، وللأسف لم تكن هذه الحملات من طرف مسؤولين منتخبين أو رجال أعمال فقط، بل كذلك من طرف محسوبين على العمل الحزبي أو النقابي أو الحقوقي، ويمكن التمثيل لذلك بما تعرض له صحافيون بالقنيطرة كشفوا عن الاختلالات المرتبطة بتدبير أزمة النقل الحضري من طرف مسؤولي الجماعة، أو ما تعرضت له الصحافية سكيينة بن الزين من جريدة «الأحداث المغربية» من استهداف للحياة الخاصة من طرف شخص يدعي رئاسته لحركة اسمها «تنوير» بعد تحقيق قامت به بخصوص ما وصفته الجريدة بـ(استغلال حقوق الأقليات من أجل الاسترزاق الجمعي).

ويعمد مسؤولون حكوميون ورؤساء مؤسسات عمومية، ورؤساء مجالس منتخبة إلى التشكيك في نزاهة الصحافة كل ما تعرضوا للانتقاد، أو تم كشف بعض ممارساتهم، وأحيانا يتم منع بعض الصحفيين من تغطية مؤتمرات صحفية بسبب الخط التحريري للمنابر التي يشتغلون بها، أو قد يعمد بعض المسؤولين إلى انتقاء صحفيين واستبعاد آخرين حين اعتزامهم تقديم توضيحات بخصوص قضية من قضايا الشأن العام.

ومن الانتهاكات المتعلقة بحرية الصحافيات/ات أثناء مزاولتهم لعملهم هو غياب ما يمكن تسميته بدمقرطة التحرير في مقاولات كثيرة، إذ في غياب خط تحريري واضح، أو ميثاق للتحرير، فإن نشر المادة الصحافية يخضع للمزاجية، وأحيانا حتى لتحكم من خارج إدارة وسكرتارية التحرير.

وعموما فإن أبرز الانتهاكات التي تمس بحرية الصحافة والصحافيين/ات تتمثل في اللجوء إلى القانون الجنائي كأساس للمتابعة في قضايا يفترض أن يلجأ فيها لقانون الصحافة والنشر، واستمرار الاعتداءات الجسدية التي تترافق أحيانا مع إتلاف معدات الصحفي مثل الكاميرات وآلات التصوير، والتهديد، والتحرير، والتنمر السبيرياني.

الاعتداءات على حرية الصحافة والصحفيين خلال جائحة كورونا

إجمالا يمكن أن نعتبر أن مظاهر الاعتداءات التي طالت حرية الصحافة والصحفيين قبل إجراءات الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ قد استمرت خلال هذه المرحلة، لأنها تكاد تصبح ممنهجة، غير أنه يمكن اعتبار أن الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كانت أكثر حدة وتأثيرا من قبيل خفض الرواتب والتسريح وتصريح كثير من المقاولات بالعجز الجزئي ودفع ملفات الصحفيين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بغية الاستفادة من التعويضات الجزافية عن التوقف عن العمل، التي لم تتجاوز 2000 درهم.

بيد أن السمة الأبرز لانتهاك حرية الصحافة والتضييق على عمل الصحفيين في إنجاز مهامهم كانت ناتجة عن سوء فهم المكلفين بإنفاذ الحقوق بطبيعة عمل الصحفيين مما أدى إلى حدوث بعض الاعتداءات المتفرقة.

كما أن مصالح وزارة الداخلية كانت قد لجأت لإجراء غير مقبول في بداية الجائحة تمثل في تعميم وجوب حصول الصحفي على رخصة من مصالحها الإدارية من أجل التنقل الليلي لأداء مهامه، وهو ما يشكل نوعا من الرقابة القبلية، كما يتنافى مع طبيعة عمل الصحفي الموسومة بالاستعجالية والآنية، وبعد تدخل المجلس الوطني للصحافة والنقابة الوطنية للصحافة المغربية تم التراجع عن هذه المسطرة.

وقد حاولت الحكومة استغلال أجواء حالة الطوارئ الصحية لتمير مشروع قانون 22.20، يوم 19 مارس 2019، أي في ذروة الحجر الصحي الشامل، وهو مشروع القانون المتعلق باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي ومنصات البث والمنصات المشابهة، والذي يعد إجراء قانونيا للحد من حرية التعبير والرأي والاعتراض، وقد أبانت الحكومة عن سوء نيتها من خلال إقصاء المنظمات الحقوقية والمهنية من أي مشاورات قبلية، وكذلك من خلال عدم الإعلان عن برمجة مشروع القانون هذا في جدول الأعمال الذي تنشره الأمانة العامة للحكومة انسجاما مع القانون المتعلق بالحق في المعلومة، وقد كانت المواد 13 و 14 و 18 أكثر المواد تعرضا للانتقاد بسبب تجريمها لانتقاد جودة أي منتج موجه للعموم، والتي تصل العقوبات بمقتضاها إلى ثلاث سنوات سجنا.

المحور الرابع خلاصات وتوصيات

خلاصات

لقد شكلت هذه المرحلة استمرارا في تدهور قطاع الصحافة والنشر، متأثرا في ذلك بتراجع نسب المقروئية وتكاليف الطباعة والتوزيع بالنسبة للصحافة الورقية، وتراجع المداخل الإخبارية، وفي عدم استقرار الصحافة الإلكترونية رغم توسعها الكمي والكيفي بسبب تحكم عمالقة الويب (غوغل، أمازون، فيسبوك، أبل، مايكروسوفت) في العائدات الإخبارية، ومنافسة منصات التواصل الاجتماعي، وصناع المحتوى الرقمي.

واستمر القطب العمومي السمعي البصري في أزيمته البنيوية التي تجعله عاجزا من جهة عن منافسة الإعلام الدولي، ومن جهة أخرى في تقديم خدمة عمومية تلبى احتياجات دافعي الضرائب وتطلعاتهم.

وقد انعكس هذا الوضع على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لعموم المشتغلين والمشتغلات في مهن الصحافة، حيث هضم الحقوق سواء عبر عمليات التسريح والطرده التعسفي، أو التنقيلات التعسفية التي يراد منها إجبار الصحافيات/ات على تقديم استقالاتهم، وتخفيض الأجور، وعدم دفع مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فضلا عن شروط العمل التي تفتقر إلى توفير مستلزمات العمل.

لم تطل الانتهاكات مجال الحقوق فقط، بل كذلك مجال الحريات، بحيث استمرت متابعة الصحافيين بالقانون الجنائي عوض قانون الصحافة و النشر في قضايا مرتبطة بنشر أخبار أو التعليق على أحداث ووقائع، ويتعرض الصحافيون/ات لمضايقات وتهديدات واعتداءات جسدية أثناء وبسبب مزاولتهم لعملهم، وغيرها من ضروب الانتهاكات الماسية بحرية الصحافة والصحافيين/ات.

وقد فاقمت أزمة كورونا من هشاشة المقاولات الصحفية، وانعكست سلبا على حقوق

الصحافيين/ات وحررياتهم، مما يبين الأزمة البنوية والهيكلية للقطاع الصحفي، والتي تبين هشاشته، سواء من ناحية مداخله وتمويلاته والقدرة على الاستمرارية والمنافسة، أو من حيث الإطار القانوني الذي لا يواكب متغيرات المهنة، وأصبح كثير من مرجعياته متجاوزة.

توصيات:

من أجل ضمان الحماية القانونية للصحافيات والصحافيين وعموم العاملين/ات في القطاع الصحفي، يجب الإسراع بتعديل وتجويد مجموعة من النصوص القانونية بما يتناسب مع المتغيرات التي حصلت سواء في واقع المهنة، أو في واقع الحقوق الحريات في بلادنا وفي العالم، ومن أبرز هذه المرجعيات القانونية التي وجب تعديلها وتجويدها: القانون الأساسي للصحفي المهني، قانون الصحافة والنشر، قانون إحداث المجلس الوطني للصحافة، المرسوم الوزاري المتعلق بمنح البطاقة المهنية للصحافة.

وجوب القطع مع ترحيل المتابعات في قضايا الصحافة والنشر والرأي من قانون الصحافة والنشر نحو القانون الجنائي، مع وضع لبنات للتأسيس لغرفة خاصة بقضايا الصحافة والنشر. على أن يتوسع نطاق توظيف قانون الصحافة والنشر ليشمل جميع المواطنين الذين قد يتعرضون للمتابعة بسبب تعبيرهم عن رأي أو نشرهم لمعلومات بأي وسيلة كانت احتراماً لمبدأ الأمن القانوني الذي يمكن المواطنين من المتابعة بالفصول الأكثر ضماناً لحقوقه، ولبدأ المساواة بين الأفراد في ممارسة جميع حقوقهم.

إحداث هيئة للتحقق من الرواج والمبيعات، ومراقبة الإشهار في الصحافتين الورقية والإلكترونية، لحماية مبدأي التنافسية والاستقلالية، مع البحث عن آليات للحد من هيمنة عمالقة gafam ، على سوق الإشهار في الإعلام الإلكتروني.

إعادة النظر في منظومة الدعم العمومي في اتجاه الرفع من قيمتها، حيث لم تعرف لإزيادات طفيفة مع أن سوق النشر الصحافي ورقيا وإلكترونيا وإذاعيا قد عرف توسعا لافتا في الأسماء والعناوين، مع مراقبة صارمة لأوجه صرف هذا الدعم، وضمان استفادة العاملات والعاملين في القطاع.

بإفادات

النقابة الوطنية للصحافة المغربية
Syndicat National de la presse Marocaine



الرباط في 05 مارس 2019

بيان

تواصل المحكمة الابتدائية بالرباط محاكمة أربعة زملاء صحافيين، على خلفية التكاليف التي دفعها سندهم رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بقتماص، و بانتظار إلى الضلوع الالاحة التي عرفها آخر جلسة في هذه المحكمة الخربية و المتمثلة فيما تضمنته مرافعة النيابة العامة التي طالبت بالحكم على الصحافيين المتواجين بالسجن، فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي تأيقت هذه القضية منذ بدايتها تحارب عن استخراها الكبير مما طالب به ممثل النيابة العامة، و نحر عن ملها في أن لا تأخذ هيئة المحكمة بين الاعتراف ما طالبت به النيابة العامة التي نصبت نفسها في هذه القضية طرفا متحرا، حيث عارضت جميع اللفرعات التكاليف التي تضمنت بها هيئة الدفاع بما في ذلك ما يتعلق بضمان ترويط المحكمة العادلة .

و النقابة الوطنية للصحافة المغربية تجدد استهجانها لقرار رئيس مجلس المستشارين للقاضي بمطالبة صحافيين بتهمة نشر أخبار مسجحة رغم الجهود التي بذلتها النقابة لإقناعه بعدم جدوى هذه المطالبة، و أن الأمر يتعلق بتضييق على حرية الصحافة، و النقابة الوطنية للصحافة المغربية تؤكد بهذه المناسبة أن المطلوب و المطلوب من مجلس المستشارين كمؤسسة دستورية منتخبة مان و لازال يتمثل في الدفاع على حرية الصحافة و التعبير في البلاد و حماية الصحافيين ، و إصدار تدريعات متطورة في هذا المجال، و ليس التسعي إلى سجن الصحافيين و تكريم اقراهم و التضييق على حرية الصحافة و التعبير في بلادنا . و لمواجهة التطورات الأخيرة التي تؤثر على وجود إسرار لدى بعض الجهات على إستهداف حرية الصحافة، فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تدعو الزعماء و الزميلات الصحافيين و للصحافيات إلى التضحية الكاملة لإتجاه البرنامج التحضالي الذي لاقى عليه المتطرفون في القاء التواصلي الذي لطرته النقابة بمقرها بالدار البيضاء مساء يوم الإثنين الماضي و الذي تضمن المبادرات التالية:

- 1- حمل التضارة من طرف الصحافيين و الصحافيات بمقرات العمل طيلة يوم غد الأربعاء تزامنا مع إقعاد جلسة المحكمة.
- 2- تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر المحكمة الابتدائية بالرباط و ذلك انطلاقا من الساعة للحادية عشر من صباحة يوم غد الأربعاء.
- 3- مرافعة جميع الفرق النقابية بمجلس المستشارين لتحمل مسؤوليتها إزاء هذه المحاكمة الخربية، خصوصا و أن قرار المطالبة لم يخضع للمسيرة القانونية للمتمثلة في عرضه على مكتب المجلس للصلحة عليه، و خصوصا أيضا أن هذه الفرق راسلت رئيس المجلس في شأن وضع حد لها، لذلك فإن هذه الفرق مطالبة بتحمل مسؤوليتها فيما يحدث.

و ندعو قيادة النقابة الوطنية للصحافة المغربية كافة أجهزة النقابة من فروع و بتسيقيات و لجان نقابية إلى التضحية الكاملة لإتجاه هذا البرنامج التحضالي.



للرباط في 27 مارس 2019

بلاغ

تأبعت النقابة الوطنية للصحافة المغربية منذ الوهلة الأولى متابعة أربعة صحافيين مغاربة بسبب نشرهم لأخبار صحيحة في ضوء شكاية تقدم بها رئيس مجلس المستشارين ، و كان الأمل معقودا على أن يقع إنصاف الزملاء الذين قاموا بوظيفتهم بمهنية عالية وفي إطار احترام القانون الذي يجرم نشر الأخبار الزائفة بأن تحروا ونشروا أخبارا صحيحة و حقيقية، و بذلت مساعي على هذا المستوى خصوصا من طرف النقابة الوطنية للصحافة المغربية لإقناع رئيس مجلس المستشارين بسحب هذه الشكاية الغربية، ورغم تعهده بذلك إلا أنه أصر على المتابعة و أخلف تعهداته ونصب نفسه خصما لحرية الصحافة و التعبير في بلادنا .

والنقابة الوطنية للصحافة المغربية تعتبر الحكم الصادر في حق الزملاء الأربعة الذي قرر إدانتهم بستة أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة عشرة آلاف درهم لكل واحد منهم غير منصف للزملاء ولا لحرية الصحافة في بلادنا، والنقابة إذ تجبر على هذا الموقف فإنها تحمل المسؤولية لرئيس مجلس المستشارين الذي حول وظيفة المؤسسة التشريعية التي يرأسها من تجويد التشريع في مجال حرية الصحافة والنشر والتعبير، وضمن حماية الصحافيين، إلى مؤسسة لملاحقة الصحافيين والتضييق عليهم وتخويفهم بالمتابعات القضائية.



الرباط في 13 ماي 2019

بلاغ تضامني

يتابع فرع الرباط للنقابة الوطنية للصحافة المغربية بقلق شديد ما يعيشه الزملاء الصحفيون، العاملون بجريدة "المنعطف" من أوضاع اجتماعية ومهنية جد صعبة، انعكست سلبا على حياة العاملين بهذه المؤسسة، بالرغم من التدخلات التي قام بها فرع الرباط وفتح حوار مع المسؤولين بالجريدة والذين التزموا بإيجاد حل عاجل لمشكلة أجور العاملين بالجريدة فور توصلهم بالدعم العمومي المخصص للصحافة الورقية.

أمام التزام الإدارة تعامل العاملون أول الأمر بحسن النية من أجل تجاوز الأزمة، ولو أنهم لم يتوصلوا بأجورهم منذ أكثر من سنة.

وبعد أن تجاوزت الإدارة أكثر من خمسة عشر شهرا ولم تقم بأي مبادرة لحل هذه المعضلة التي تضرر منها الصحفيون والعاملون بالجريدة، الشيء الذي دفعهم على إضراب في ذلك في الدخول في إضراب مفتوح، منذ 15 أبريل 2019 إلى حين التوصل بمستحقاتهم كاملة وغير منقوصة.

وفرع الرباط للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، إذ يشيد بكل المبادرات التي قام بها الزملاء من أجل حل الأزمة، ومن ضمنها طلب تدخل المجلس الوطني للصحافة في إطار المهام الموكولة له.

فإنه في نفس الوقت يعلن تضامنه المطلق مع الزملاء في المنعطف، ويحمل إدارة المؤسسة مسؤولية ما لحق بهم، كما يلتزم بمواصلة النضال في إطار النقابة الوطنية للصحافة المغربية وذلك بتسطير برنامج نضالي سيستمر بدعم من الصحفيين تضامنا ودعمًا لزملائهم في معركتهم النضالية من أجل حقوقهم المشروعة.



الرباط في 08 يوليوز 2019

بيان تضامني مع الزملاء الصحفيين والتقنيين براديو "م ف م" أكادير

توصل المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية بتقرير من تنسيقية الإذاعات الخاصة وآخر من مكتب الفرع الجهوي للنقابة بأكادير، حول الإغلاق المؤسف لمحطة راديو "م ف م" أكادير، وذلك يوم الجمعة 05 يوليوز الجاري.

وبناء على المعطيات الواردة في التقريرين، فإن إغلاق المقر جاء بعد حكم قضائي استصدره مالك المحل من محكمة الاستئناف التجارية بمراكش.

وإذ نعتبر في النقابة الوطنية للصحافة المغربية أن إدارة "م ف م" مسؤولة عن الوضع وساهمت في الوصول إليه، فإننا نعلن تضامننا المطلق واللامشروط مع الزملاء الصحفيين والتقنيين براديو "م ف م" أكادير، ونعتبر أن الإدارة تسعى بشكل ممنهج ومدروس إلى إغلاق جميع مكاتبها الجهوية وتوحيد بثها من مقرها الرئيسي بالدار البيضاء، وهو ما يهدد أولا:

- مصير الزملاء ومستقبلهم المهني ومصدر رزقهم.
- ويناقض في الجوهر نقتز التحملات الذي التزمت به إدارة "م ف م" مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.
- ويقاوم من قلق الزملاء داخل هذه المؤسسة التي سجلنا كتنقلية العديد من الممارسات التي تنتهك حقوق الزملاء والزميلات العاملین بها، وسبق للمكتب التنفيذي أن راسل إدارة هذه المؤسسة على مرحلتين، ولم يتم الالتزام بوجود معالجة ملفات الزملاء بكل من الدار البيضاء ومراكش وأكادير.



الرباط في 29 يوليوز 2019

بلاغ

تعرض الزميل يوسف بلحوجي عضو المجلس الوطني للقرابي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، إلى اعتداء شنيع من طرف رئيس المكتب الإداري للنادي الرياضي المكاسي حينما كان بصدد الاستعداد للقيام بواجبه المهني بتغطية الجمعين العلمين العلوي والإستثنائي للنادي الرياضي المكاسي صبيحة يوم الإثنين الماضي، باعتبار هذين الجمعين العلمين حدثين عموميين يهمن الرأي العام المكاسي ولرأي العلم في ريوغ البلاد.

وانطلق الاعتداء بمنع الصحفيين من الدخول إلى فضاء المؤتمر من طرف رجال الأمن للخاص قبل أن يصل مستوى للضرب بكلمة على وجه الزميل يوسف بلحوجي الذي نقل على وجه السرعة إلى المستشفى بواسطة سيارة الإسعاف.

والتقبة الوطنية للصحافة المغربية وهي تجر عن استغرابها الشديد إزاء هذا الاعتداء الذي تم في محفل رياضي من المقروض أنه فضاء للحوار والتعاون، ويتطلب من المسؤولين محلية الصحفيين وتوفير الجو المناسب للقيام بمهامهم، فقبها ولهذا تدين هذا الاعتداء إدانة شديدة وتجر عن تضلمنها المطلق واللامشروط مع الزميل يوسف بلحوجي ووقوفها إلى جانبه لإحالة الاعتبار وإنصافه، وأيضا لوضع حد لمثل هذا السلوك.



الرباط في 23 غشت 2019

بيان

بشأن حملة ضد صحفيين وصحفيات الأحداث المغربية

تبع المكتب التنفيذي للندوة الوطنية للصحافة المغربية للحملة المغرضة التي تعرض لها زملاء صحفيون وصحفيات بمؤسسة الأحداث المغربية من قبل شخص يدعى جواد الحامدي يترأس "جمعية" تسمى "تنوير"، وذلك عبر أسلوب رخيص يركب للكذب والافتراء، ويضرب شرف وكرامة الزميلات والزملاء في مؤسسة الأحداث المغربية وغيرهم من منابر إعلامية أخرى تعرضوا لنفس الممارسة.

ويعد تجميع المعطيات المرتبطة بما نشره رئيس هذه "الجمعية"، وطريقة توزيعه ونشره، والاطلاع على معطيات تخص تحرشات وتهديدات موثقة قام بها للمخني بالأمر ضد الزميلة سكيّنة بن الزين التي نشرت عدة صحفية تناولت طريقة اشتغال جمعياته على ملف الإكزيلا، قبل أن يجهر بنية الانتقام قبل تنفيذه بالطريقة الاجرامية التي تستهدف شرف وكرامة الصحفيين والصحفيات وتتحلل صفاتا لتحقيق الأذى لمن يحترهم خصوصاً.

لكل ذلك واتسجما مع مواقف الندوة في الدفاع عن الصحفيين والصحفيات ضد كل ما يمس كرامتهم وشرفهم وممارستهم لمهلتهم الصحفية، وكل ما يسيء لأخلاقيات المهنة، فإن المكتب التنفيذي:

- يعتبر ما صدر من اعتداء صريح على شرف وكرامة صحفيين وصحفيات هو شكل جديد من الاستهتار بالقوانين، وجساسة غير مسبوقة في فركة الاكاذيب ونشرها بنية الاساءة للصريحة وتحدي لكل الاخلاقيات والقوانين.
- يدين بكل العبارات هذا السلوك المتدين الذي يصدر عن اشخاص يختبئون خلف شعارات حقوقية لممارسة لرهاب ضد كل من "يقضح" تفاهم في لعبة البحث عن لعب دور الضحية دون الالتفات لضحايا هذه الوسيلة الرخيصة.
- يدعو كل الجهات التي تمنع لمتل هكذا أشخاص شرعية تمثيل مؤسساتها، واختيارهم مصدر معلومات موثوقة، إلى تحمل مسؤوليتها في التحري عن سلوك من تستد إليهم في تقييم المعطيات للخاصة بقليل الذي يعيشون فيه.
- يطن المكتب التنفيذي عن تكليف محلمي لمتابعة ملف الزميلات والزملاء سكيّنة بن الزين ورفراء العلوي المحمدي وحليمة علمر ومختار الغزوي لصون حقهم وحقوقهم في الدفاع عن كرامتهم ورد الاعتبار.
- يدعو الزميلات الزملاء الصحفيين في فرع الدار البيضاء وبقي الفروع لمواجهة هذه الحملة للمهذجة للمس بكرامة الصحفيين والصحفيات، وجمع كل المعطيات المرتبطة بسوابق هذا الشخص في استهداف للصحفيين والصحفيات وغيرهم.



لرباط في 04 خنبر 2019

بلاغ حول توقيف الصحافية هاجر الريسوني

تتابع النقابة الوطنية للصحافة المغربية باهتمام كبير قضية توقيف الصحافية الزميلة هاجر الريسوني، وتدارس مكتبها التنفيذي في اجتماعه أمس الثلاثاء مجمل المعطيات المتعلقة بهذا التوقيف، حيث عبر عن انشغاله العميق لزاءه.

وإذ يندد المكتب التنفيذي بحملة التشهير المعرصة والغير أخلاقية التي تعرضت لها زميلتنا من طرف بعض المنابر الإعلامية، التي اختارت عدم احترام مبادئ أخلاقيات المهنة في تناول هذا الملف:

- يدعو بهذه المناسبة جميع الصحفيين والصحافيات إلى التصدي لهذه الممارسات المقبحة والمسيئة للمهنة وللجسم الإعلامي ككل.
- يطالب بإلحاح احترام قرينة البراعة كمبدأ قانوني وحقوقى مقنن.
- يؤكد أنه ومنذ علمه بخبر التوقيف باشر اتصالات مكثفة مع زملاء ودفاع الزميلة لاستجماع المعطيات المتعلقة بهذا الملف.

وفي انتظار التوفر على المزيد من المعطيات، قرر المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية انتداب محام للإطلاع على مضامين ملف القضية ودراسته لإعداد تقرير في الموضوع، ومتابعة جميع التطورات المرتبطة به للتعامل مع هذه القضية بما يجب من مسؤولية وحرص على توفير جميع الضمانات وشروط المحاكمة العادلة.

بلاغ تضلمني مع الزميل عبد الرحيم الباجوري

تعرض الزميل عبد الرحيم الباجوري المصور الصحافي العامل بالوكالة الدولية للاتصال والصحافة لإحتداء مساء يوم الثلاثاء 24 شتنبر الجاري، وذلك في معرض تغطيته لعملية تدخل السلطة لتحرير الملك الموسمي بمقاطعة مولاي رشيد بالدار البيضاء.

هذا، وقد تعرض للزميل الباجوري، حسب التقرير الذي توصل به مكتب فرع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بالدار البيضاء، مثفوحا بشهادات وصور، لتخفيف الجسدي واللفظي من قبل رئيس الشؤون للعلمة بعمالة مولاي رشيد الذي بلغت به الحالة الهسكيرية التي انتلبته إزاء حضور الصحافة وتحت حراسات كاميراتنا حد انتزاع آلة تصوير الزميل الباجوري وإتلاف معدات حامتها على مرأى ومسمع من الصحافيين الذين منعوا من مزاوله صلهم تحت طائلة اللوحِد و التهديد وأمام المواطنين الحاضرين بعين المكان كشهود عيان.

وطيه ، فإن مكتب فرع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بالدار البيضاء، وبعد وفوفه على وقائع ومعطيات هذا الإحتداء إذ يعلن تضلمنه المطلق مع الزميل الباجوري ومؤازرته اللامشروطة لمثقلته "الوكالة الدولية للاتصال والصحافة" في كل للمباررات النصالية والإجراءات للقانونية التي يحترمون القيم بها، والتي ميخصص لها مكتب الفرع إجتماعا خصوصا ، لوضع آلية مبشرتها ومتابعة مساطرها، لا يسهه إلا أن يندد و يستنكر بقوة الأساليب التحكيمية التي تمارس في حق الصحافة من طرف بعض العائلات السلطوية المتجولزة محد تحليتها لمنهنة منظمة بقانون في مغرب اليوم، حيث الاحتكام لقوة القانون لا قانون القوة.

عن مكتب الفرع



تلزح رحل لسكيتي - 3 رتبة طران المنطق 4 رقم 29 - الدار البيضاء / الهاتف : 065253372 / 061409584
البريد الإلكتروني : snpmsectioncasa@yahoo.fr

Boulevard Rabal Al Maskini - 3 Rue Thani 4^{ème} étage n° 29 - Casablanca
Tél : 065253372 / 061409584 Email : snpmsectioncasa@yahoo.fr



الرباط في 10 دجنبر 2019

بعد محنة الزملاء في راديو (م ف م) أكادير إذاعة راديو بلوس تختار أسلوب التهجير والتنقل للتخلص من الصحافيين والتقنيين؟

تتابع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بقلق شديد ما يعانيه العاملون في بعض المحطات الخاصة من حيف وتمسك، وتجاوز لأبسط مقتضيات والالتزامات القانونية. فبعد سابقة راديو (م ف م) أكادير، ها هي إذاعة راديو بلوس تسير على نفس الخطى من أجل الضغط على العاملين وإخضاعهم لتمسكها، في محاولة للتخلص هي الأخرى من الصحافيين والتقنيين وفق ما تخطط له. لقد تراجأ الزملاء العاملون بمحطتي راديو بلوس بأكادير ومراكش بشروع الإدارة المركزية بالدار البيضاء في نهج سياسة تهجير وتسريح متعمدة في حقهم ذلك أن الإدارة المركزية بالبيضاء بدأت في استدعاء الزملاء العاملين بأكادير ومراكش بشكل إفرادي، أي صحفي تلو الأخر، تجنباً لقيامهم برد فعل جماعي احتجاجاً على سياسة التهجير والتنقل إلى البيضاء أو فاس، كنوع من الضغط النفسي عليهم لتقديم إستقالاتهم والإستقالة من تعويض هزيل دون الأخذ بعين الإعتبار وضعهم الأسري والإجتماعي. علماً أن من بين الزملاء المستهدفين من قضاوا أزيد من 10 سنوات في أداء واجباتهم المهنية بكل تقان وإخلاص، رغم الأجور الزهيدة التي ظلوا يتقاضونها طيلة مدة إستعمالهم بالإذاعات المذكورة، والتي لا تتجاوز لدى معظمهم 4000 درهم، وهذا خرق صافر لمقتضيات الإتفاقية الجماعية التي حددت الحد الأدنى لأجر الصحفي في 5800 درهم .

إضافة إلى ما سبق، تعد إدارة راديو بلوس إلى ممارسة نوع من التهريب على الصحفيين والتقنيين من خلال تخييرهم بين الإلتحاق بالمدن المقترحة، وفي غضون أيام معدودة لا تتجاوز في أفضل الأحوال أسبوعاً أو الفصل عن العمل بدعوى عدم الإلتحاق، دون مراعاة للوضعية الإجتماعية للعاملين بهذه المحطات الإذاعية، وما يترتب عن ذلك من تشتيت للأسر فضلاً عن إستقالة معظم العاملين بهذه المحطات الإذاعية من قروض مالية سكنية أو استهلاكية. وفي مستجد خطير، يقع لأول مرة بمختلف المحطات الإذاعية راديو بلوس (البيضاء مراكش فاس واكادير)، يفقد سجل العاملون عدم تمكينهم من وثائقهم الإدارية من شهادة مزاوله مهنة الصحافة وأوراق أداء الأجور لتجديد بطاقة الصحافة، حتى لا يطلع المجلس الوطني للصحافة على الأجور الزهيدة التي يتقاضاها العاملون بهذه الإذاعات، بدعوى أن الإدارة هي التي ستنكث بإحالة طلبات تجديد بطاقة الصحافة على المجلس الوطني بعد التوصل ببقاى الوثائق المطلوبة من طرف هذا الأخير.

والنقابة الوطنية للصحافة المغربية، التي تواكب عبر أجهزتها هذه الأوضاع المؤلمة، تجدد مرة أخرى تضامنها المطلق مع الزملاء والزميلات في المحطات الإذاعية المذكورة وتدعو إلى مساندةهم في محتهم بكل الوسائل المشروعة، وتؤكد وقوفها إلى جانبهم، وتطالب المسؤولين بحماية كرامة العاملين بهذه المحطات الإذاعية بغرض احترام حقوقهم أولاً وأخيراً.



الندوة الوطنية للصحافة المغربية
Syndicat National de la Presse Marocaine

الرباط في 23 نجنير 2019

بلاغ حول الأحكام الجائرة في حق الزملاء الأربعة

تلقت الندوة الوطنية للصحافة المغربية باستغراب واستهجان شديدين للحكم الصار في حق الزملاء: عبد الإله سخير، كوثر زكي، محمد أهداد، عبد الحق بلشكر، من طرف محكمة الاستئناف بالرباط، والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي في قضية ما يعرف بـ "لجنة تكفي الحقائق بخصوص صنایق التقاعد" والحكم عليهم بسنة أشهر موقوفة للتنفيذ وغرامة مالية قدرها 10000.00 درهم.

وفي هذا للصدد تذكر الندوة بالمساعي التي بذلتها خلال مجريات القضية ابتدائيا والوجود التي تلقتها من قبل المساهمين المبتدئين في إثارة الدعوى أمام القضاء ضد زملائنا، بعد تنظيم وقفات احتجاجية للتنديد بالمتهمة.

ورغم الأمل الذي تشكل لدى الندوة بعد نقاعات متعددة بعد الحكم الابتدائي، كنا نأمل استنادا عليها بأن يصحح هذا الحكم، وتكرئة الزملاء من تهم تثير السخرية والاشتمزاز، إلا أن كل ذلك تبحر لتطرح معه علامات استفهام كبيرة حول مدى تعزيز الحماية القانونية للصحفيين في قضايا النشر لتجاوز التؤولات المتسفة وفتح صفحة تعامل متفهم لخصوصيات المهنة وتزكية منافع التعامل الملميم والإيجابي مع قضايا النشر.

والندوة الوطنية للصحافة المغربية، وهي تستحضر كل ما سبق، وبعد التنديد والشجب لهذا الحكم للجائر، فبقها تدعو كل المهنيين إلى الاستعداد للنضال والوقوف صفا واحدا لمواجهة هذا الاستهداف المتوالي للمهنيين في الأشهر الأخيرة، حيث سجلت حودة قوية للإدانات والغرامات الثقيلة.

وتشدد الندوة حزمها على مواجهة هذا الواقع المراد فرضه على قطاع الصحافة والمس بحرية النشر والتعبير، ومستبقى الندوة طرقا مصلحا لكل الزملاء الذين طالهم الحيف أو سيطالهم في قادم الأيام.
وستواصل الندوة تضلها لتصحيح هذه الأحكام في المراحل المتبقية للقاضي، مسعدة ومواكبة لكل الزملاء الذين طالهم هذا الحكم والبدائية ستكون بحمل الشارة يوم الأربعاء 25 نجنير 2019 احتجاجا على هذا الحكم متبوعة بشكل نضالية متنوعة سيتم الإعلان عنها في حينها.

Syndicat National de la presse Marocaine
27, Avenue prince Mly Abdellah – Rabat

Tél : 212 537 703 077

212 537 736 061

Fax : 212 537 709 331

Site : www.snpm.org

Email : syndicat.de.presse@snpmil.com

ندوة الوطنية للصحافة المغربية
27، شارع الأمير مولاي عبد الله الرباط

الهاتف : 212 537 703 077

212 537 736 061

الفاكس : 212 537 709 331



الرباط في 27 نجنبر 2019

بلاغ حول إعتقال ومحكمة عمر الراضي

تتابع النقابة الوطنية للصحافة المغربية باتشغال كبير، اعتقال ومحكمة الزميل عمر الراضي بسبب تكوينه نشرها على شبكة تويتر منذ فترة طويلة استنادا إلى مقتضيات القانون الجنائي.

وبعض النظر عن مضمون التكوين، فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تعتبر أن محاكمة الزميل عمر الراضي بمواد القانون الجنائي بدل قانون الصحافة أمر غير مقبول.

والنقابة الوطنية للصحافة المغربية ترفض إعتقال الزميل عمر الراضي ومتابعته بمقتضيات القانون الجنائي وتطلب بإطلاق سراحه كما ترفض إحالة عدد من النصوص المتعلقة بالصحافة والنشر على القانون الجنائي، وتطلب بوحدة قتلون المهنة خلل من العقوبات السالبة للحرية، كما نجد نفسها في مواجهة ما حظرت منه، حيث يؤدي تكييف قضايا تتعلق بالنشر التي يمكن معالجتها في إطار قانون الصحافة والنشر بخلفية جنائية إلى تزييم مناخ الحريات، في الوقت الذي يتيح قانون الصحافة والنشر ترتيب الجزاءات على أفعال ترتبط بالمجال، لذا فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تلح في المطالبة بإلغاء متابعة الزميل بالقانون الجنائي واستبداله بقانون الصحافة والنشر الذي شرع لمثل هذه الحالات وإحاطة متابعته بجميع ضمانات المحاكمة العلنية، مما يستوجب إخلاء سبيله حالاً.

والنقابة الوطنية للصحافة المغربية إذ تعان على هذا الموقف المبني فلتها تؤكد حرصها على متابعة قضايا هذه القضية وتنتقل إلى إغلاق ملفها في أسرع وقت بما يحفظ حقوق جميع الأطراف.

للدار البيضاء في 30 دجنبر 2019

بلاغ صحفي

لجنة المطالبة بإطلاق سراح الصحفي عمر الراضي:

بدعوة من مجموعة من الفعاليات المنذية (أطباء، صحفيون، محامون، أسقنة جامعون، مثقون، برلمانيون، فعاليات نسائية) المؤمنة بمبادئ حقوق الإنسان في كرنيتها وشموليتها، اتعد يوم الأحد 29 دجنبر 2019 بمقر النقابة الوطنية للصحافة بالدار البيضاء على الساعة الخامسة مساء، اجتماعا تأسيسيا للجنة المطالبة بإطلاق سراح الصحفي المهني عمر الراضي.

ويعد تدارس حيثيات احتلاله تمت للمصلحة على عنصر خطة عمل للترافع أمام الرأي العام الوطني والمسؤولين للمطالبة بإطلاق سراح الصحفي عمر الراضي.

وقد سطر المجتمعون للذين وصفوا هذا الاحتال بالعبث الذي يمس حقوقا في الرأي والتعبير. خطة عمل تتضمن بعض النقاط الامتجالية من بينها إعادة وضع طلب جديد صباح يوم الاثنين 30 دجنبر 2019 لتعتيع الصحفي عمر الراضي بالسراح المؤقت اعتبارا لكونه صحفي يجب مناحته بقانون الصحافة الذي لا يحتوي على إجراءات سلبية للحرية، واعتبارا لوضعه للصحفي الذي يتطلب مناحية صحية مستمرة، وقد قررت اللجنة مكفية المنتوب للعلم الإدارة العلمة للسجون وإعادة الإماج للسماح بزيارة مجموعة من الأطباء المختصين (أسقنة بكلية الطب) لعمر الراضي وبتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء التي احتكت بتنظيم زيارات مغلقة للمسن.

شمارع وحل المسكني - 3 زقة طان الطافي 4 رقم 29 - لدار البيضاء / لالهاتف: 0522 30 21 49

البريد الإلكتروني: snpm.casa@gmail.com

Boulevard Rabah Al Maskini - 3 Rue Thani 4^{ème} étage n° 29 - Casablanca

Tel : 0522302149 Email : snpm.casa@gmail.com

الاجتماع خُصص أيضا الى الإعلان عن اللائحة الأولية للمحامين الذين سيؤازرون عمر الراضي باسم لجنة المطالبة بإطلاق سراح الصحفي عمر الراضي وهم الأستاذات والأستاذة: محمد الصبار، خديجة الروككي، مريم جمال الإدريسي، سعيد بنحماتي (منسق نقاع عمر الراضي)، مصطفى المقوزي، عمر بنجلون، عبد السلام الباهي، احمد حماس، واللائحة لازالت مفتوحة .

كما أن اللجنة ستستمر في دينامية الاتصال والحوار مع الجمعيات المهنية للقضاة حول التنسيق من أجل فرض استقلالية القضاء والنهوض بحرية للرأي والتعبير كضمانات أساسية لاستقلال القضاء وإقرار الديمقراطية والحق في التعبير كضمانات لعلاقات بناءة بين كل مكونات المجتمع المغربي.

وتباعا لكل ذلك قررت اللجنة إطلاق حملة للمطالبة بالإفراج عن عمر الراضي عبر الوسائط الاجتماعية (média sociaux) سيتم وضع تصور لها هذا اليوم من طرف المختصين في المجال، والتي ستعكس في الغالب تعبيرات شبلية إبداعية.

سكرتارية لجنة المطالبة بإطلاق سراح الصحفي عمر الراضي:

- الدريدي مولاي احمد الدريدي
- حنان رحب
- عمر الزغاري
- أحمد حلوة الإدريسي
- سعيد بنحماتي



الرباط في 02 يناير 2020

النقابة الوطنية للصحافة المغربية تسجل بارتياح قرار الإفراج عن الزميل عمر الراضي ومتابعته في حالة سراح

تلقت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، بارتياح قرار تمكين الصحفي عمر الراضي من معانقة حريته ومتابعته في حالة سراح، استجابة للمطالب العادلة للأسرة الإعلامية المغربية، وللعديد من الهيئات المدنية والسياسية الديمقراطية ببلادنا.

وفي هذا الصدد تهنئ النقابة الصحفي عمر الراضي وأسرتة على استعادته لحريته، وتثمن المجهودات المبذولة من طرف هيئة الدفاع، وتشكرها على الحس النضالي والحقوقي الذي طبع أعمالها ومرافعاتها في سبيل تمكين عمر من الحرية.

وإذ تؤكد النقابة الوطنية للصحافة المغربية على إيجابية وصحة المسار القضائي ببلادنا، في هذه النازلة، واختياره للحرية كأساس للحقوق، فإنها تطالب بضرورة القطع مع كل الانحرافات والتجاوزات التي تطل المجال الحقوقي والحريات في بلادنا، وخاصة تلك التي تستهدف الصحفيين المغاربة، وبتغليب المصلحة الوطنية في أفق تعزيز دولة الحق والمؤسسات وتكريس الاختيار الديمقراطي الذي تجمع عليه كل مكونات المغرب.

Syndicat National de la presse Marocaine

27, Avenue prince Mly Abdellah – Rabat

Tél : 212 537 703 077

212 537 736 061

Fax : 212 537 709 331

Site : www.snpm.org

Email : syndicat.de.presse@gmail.com

النقابة الوطنية للصحافة المغربية

27، شارع الأمير مولاي عبد الله الرباط

الهاتف: 212 537 703 077

212 537 736 061

الفاكس: 212 537 709 331



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
tAnmalut tanamurt n tavnsa tamvribit
Syndicat National de la presse Marocaine

الرباط في 14 مارس 2020

بيان

حول تفشي الأخبار الكاذبة والتشهير في موضوع وباء كورونا

تداولت مجموعة من المواقع الإلكترونية أخبارا غير صحيحة لحالات مشتبه بإصابتها بفيروس كورونا=كوفيد19، وتطور ترويج هذه الأخبار إلى حد استعمال صور غير صحيحة وترويج لأسماء تم التشهير بها، وتقديمها على شكل أخبار صحيحة، مما خلق ارتباكاً في المناطق المعنية بهذه الحالات.

وبالرغم من التزام معظم وسائل الإعلام الوطنية بنقل الأخبار الصحيحة من مصادرها المسؤولة، فإن استمرار بعض منتحلي العمل المهني في لعبة البحث عن الإثارة بأسلوب تطغى عليه الهواية والتسلية، يجعلنا في النقابة الوطنية للصحافة المغربية ملزمين بتقديم التوضيحات التالية:

- إن معظم الجسم الصحفي المهني ملتزم بنقل الأخبار الصحيحة من مصادرها، وأن من يقدمون أنفسهم صحافيين وبرتكوين هذه الانزلاقات لا يمكن التستر عليهم، وندعو الجهات المعنية بالتدخل لوقف هذا العبث في هذه الظروف الحرجة، التي يحتاج فيها المواطن لزرع الطمأنينة عوض بث الإشاعة.
- نندد بكل أساليب تمبيع مهنة الصحافة، عبر ضرب القواعد المهنية وسلة الاخلاقيات المهنية كما سطرها الميثاق الصادر عن المجلس الوطني للصحافة.
- نشد بحرارة على أيدي كل الزملاء المهنيين الملتزمين بقواعد المهنة في نقل الأخبار وبثها، وندعوهم إلى بذل جهد إضافي في التعريف بهذا الوباء وما يحيط بجهود بلادنا في الوقاية منه والتصدي له.
- ندعو كل السلطات التي تمتلك المعلومة بمد المهنيين الحقيقيين بها، وعدم تشجيع الممارسات الدخيلة على المهنة.
- نعلن ان الظروف التي خلقها هذا الوباء، تستدعي من كل مغربي التحلي بروح المواطنة الحققة، ومن هذا المنطلق، تضع النقابة الوطنية للصحافة المغربية، وبكافة أعضائها نفسها رهن الإشارة الوطنية لتقديم كل ما يسعف بلدنا لاجتياز هذه المحنة بتكاتف وسلام.



الرباط في 07 أبريل 2020

بلاغ

منذ بداية جائحة كوفيد19 أظهر الجسم الإعلامي نضجا كبيرا في التعامل مع هذا المستجد الاستثنائي، واتضح انخراطه منذ البداية، سواء كصحفيين أفراد، أو كمؤسسات إعلامية، أو كمنظمات مهنية، للتعبير عن اختيار الصوف الأمامية لمواجهة هذا العدو الخفي، بل وسجلت مبادرات تطوعية غاية في الذل من قبل مؤسسات إعلامية كمساهمة منها في الجهد المادي لمواجهة هذا الوضع وذلك عبر تبرعات في الصندوق الذي أحدث من قبل عاهل البلاد.

ووسط هذا الجو الحماسي خرج مئات الصحفيين للشوارع والمستشفيات والأحياء والأسواق للقيام بواجبهم المهني دون اكتراث للأخطار المحدقة، إيمانا منهم أن واجبهم الصحفي يتعارض ووضع الحجر الصحي، وتم بعث إشارات مطمئنة من قبل عدد من المؤسسات الإعلامية التي وفرت الظروف الملائمة لحماية الصحفيين.

وبالرغم من مرور وقت قصير على بداية الحجر الصحي وتوقيف توزيع الصحافة الورقية بشكل ارادي وتحولها للإصدار الرقمي، خرجت بعض المؤسسات الإعلامية لتشروع في تفسير هذا التلاحم بين العاملين والصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية، عبر رسائل داخلية تهول من وضعية المؤسسات المعنية، وتتوجه مباشرة أو بالتلميح للصحفيين لمباشرة التخلي عن حقوقهم ومكتسباتهم، دون اجتهاد يذكر في تدبيرها بشكل تشاركي وتلاحمداخلي.

وإزاء هذا الوضع فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تعتبر أنالشروع في استهداف حقوق العاملين والصحافيين وهم في الخطوط الأمامية لمواجهة هذه الجائحة، سلوك يفتقد للذوق واللباقة والحس الوطني، بل ويعتبر في بعض المؤسسات خرقا للقانون وترويعا للصحفيين من خلال إجبارهم على توقيع التزامات التخلي عن مكتسباتهم، بل وبعث ساعة خاصون لتبليغ هذه الوثائق غير القانونية للصحافيين الذين يشتغلون عن بعد لتوقيعها.

إن النقابة وهي تتابع هذا التسرع في تدبير وضع يحتاج لحوار تشاركي كما ينص على ذلك القانون في عدد من البنود المرتبطة بمثل هذه الجائحة، يذكر بالقرارات التي تم اتخاذها لفائدة المقاولات، والتي تخفف كثيرا من الأعباء، التي لا تقود رأسا لهذا التسرع، وتعطي انطبعا غير الذي تم تسجيله لفائدة المقاولات الصحفية عند بداية هذه الأزمة.

تعتبر النقابة الوطنية للصحافة، أن القنوات المتاحة مؤسساتيا لتدبير وضعية القطاع هي المسؤولة عن بحث مختلف الخطوات والخيارات التي تقود عمليا لتوافقات لا تمنح للمؤسسات حرية التعسف على الصحافيين في مثل هذه الظروف التي ينشغلون فيها بأداء واجبهم المهني الوطني.

تعتبر أن بعض المؤسسات التي اختارت هذا التوقيت لمواصلة سلوك التخلص من الصحفيين والعاملين الذي كانت تمارسه قبل اندلاع الجائحة، إنما تمارس سلوكا غير قانوني غير

النقابة الوطنية للصحافة المغربية
Syndicat National de la presse Marocaine



ميرر، ويتطلب ردا حازما على استغلال هذه الأزمة لتصعيد سلوك يستهدف
تصفية الصحفيين بشكل تعسفي.

وتطالب النقابة الوطنية من شركائها في الفدرالية المغربية لناشري الصحف بالمغرب،
والمجلس الوطني للصحافة بتنفيذ فوري لآلية تدبير الأزمة الحالية لتصحيح هذه الأوضاع
التي فاجأت الصحفيين في بعض المؤسسات، مع تميمها للسلوك الشهم لعدد من المؤسسات
التي تتشغل حاليا بالتدبير المهني للأزمة وتواصل توفير الظروف والحماية المادية والمعنوية
للصحفيين والعاملين الذين يواجهون جائحة تضرب الوطن من دون شروط.

بلاغ تضامني

تلقت النقابة الوطنية للصحافة المغربية الفرع الجهوي بالدار البيضاء/ سطات بقلق وامتعاض كبيرين قيام أحد أعوان السلطة بمدينة خريبكة بالاعتداء الجسدي على الزميلة نادية هيو، الصحفية بموقع " شوف تيفي" أثناء قيامها بواجبها المهني، حيث تجاوز العون المذكور كل السلطات المخولة له والاخلاقيات الواجب توفرها في أعوان السلطة، ليعمد الى تعنيف الصحفية بشكل وحشي، متسببا لها في تمزقات عضلية ورضوض على مستوى عظام اليد.

وإذ نعبر عن مواررتنا وتضامننا اللامشروط مع الزميلة نادية هيو، فإننا ندين هذا الاعتداء الذي كان موضوع شكاية إلى وكيل الملك بخريبكة مرفوقة بشهادة طبية وشريط فيديو يوثق وقائع لحظة الاعتداء.

كما تطالب النقابة الوطنية للصحافة المغربية السلطات العمومية بوضع حد لمثل هذه التصرفات في التعامل مع رجال ونساء الصحافة.

ويهيب الفرع الجهوي للنقابة الوطنية للصحافة كافة منتسبيه وعموم الصحافيات والصحافيين، بمواصلة جهودهم المبذولة لتتنوير الرأي العام المغربي في ظل هذه الظرفية الدقيقة التي تجتازها البلاد، وضرورة التقيد بكافة الشروط والاجراءات القانونية الجاري بها العمل وفي احترام تام لأخلاقيات مهنة الصحافة.

رئيس الفرع

عمر زغاري



بلاغ تضامني

تلقت النقابة الوطنية للصحافة المغربية الفرع الجهوي بالدار البيضاء/ سطات بقلق وامتعاض كبيرين قيام أحد اعوان السلطة بمدينة خريبكة بالاعتداء الجسدي على الزميلة نادية هيو، الصحفية بموقع " شوف تيفي" أثناء قيامها بواجبها المهني، حيث تجاوز العون المذكور كل السلطات المخولة له والاخلاقيات الواجب توفرها في أعوان السلطة، ليعمد الى تعنيف الصحفية بشكل وحشي، متسببا لها في تمزقات عضلية ورضوض على مستوى عظام اليد.

وإذ نعبر عن موازرتنا وتضامننا اللامشروط مع الزميلة نادية هيو، فإننا ندين هذا الاعتداء الذي كان موضوع شكاية إلى وكيل الملك بخريبكة مرفوعة بشهادة طبية وشريط فيديو يوثق وقائع لحظة الاعتداء.

كما تطالب النقابة الوطنية للصحافة المغربية السلطات العمومية بوضع حد لمثل هذه التصرفات في التعامل مع رجال ونساء الصحافة.

ويهيب الفرع الجهوي للنقابة الوطنية للصحافة كافة منتسبيه وعموم الصحافيات والصحافيين، بمواصلة جهودهم المبذولة لتتوير الرأي العام المغربي في ظل هذه الظرفية الدقيقة التي تجتازها البلاد، وضرورة التقيد بكافة الشروط والاجراءات القانونية الجاري بها العمل وفي احترام تام لأخلاقيات مهنة الصحافة.

رئيس الفرع

عمر زغاري





الرباط في 24 أبريل 2020

بلاغ فرع الرباط

يتابع فرع الرباط للنقابة الوطنية للصحافة المغربية ظروف اشتغال الصحفيين في هذا الوقت العصيب الذي يواجه فيه المغرب كما دول المعمور جائحة وباء كورونا، ومعه فرض الحظر الصحي الذي يستدعي الحرص الشديد واستعمال وسائل الوقاية التي توفرها المؤسسات التي تشتغل أطقمها كما هو حال الإعلام العمومي والخاص بكل مكوناته رغم تفاوت الإمكانيات.

إن فرع الرباط للنقابة الوطنية للصحافة يسجل الوضعية التي يشتغل فيها الصحفيون والصحفيون المصورون والتقنيون بالشركة الوطنية للإذاعة والنقل حيث أنهم لا يتوفرون على الكمادات الكافية لأداء مهامهم كما نسجل عدم توفير وسائل النقل للوصول لمقر العمل ما يستدعي استعمال الصحفيين للنقل العمومي من سلا وتامسنا والأحياء البعيدة. علما أننا ندرك المخاطر التي يمكن أن تتج من استعمال الحافلات العمومية.

عن هذا الاختلاط وحرصا منا على سلامة العاملين بالمؤسسة وتقديرا لانتقال الفيروس عبر أي وسيلة ليست تحت مسؤولية الإدارة فإننا نطالب إدارة المؤسسة بتدبير الأمر بما يتلاءم مع حالة الوباء وذلك بتوفير وسائل النقل والكمادات الكافية وتوزيعها بشكل يناسب عدد ساعات العمل.

إضافة إلى هذا فإننا نسجل عدم احترام ساعات الاشتغال بالنسبة للمصورين بالتلفزة والذين لا يتمتعون ولو بيوم واحد من الراحة ناهيك عن ساعات العمل المسترسلة في غياب أبسط شروط السلامة التي يمكن اختزالها في الكمادات .

إن فرع الرباط إذ ينوه بكل الفئات التي تشتغل في هذه الظروف التي تستدعي منا جميعا التأزر من أجل أداء الواجب المهني تعلن عن تضامنها مع الصحفيين والعاملين بالجرائد الورقية والمواقع الإلكترونية الذين تم خصم جزء مهم من أجورهم والذي وصل إلى حدود 50٪. في بعض المؤسسات.

إننا ندرك جميعا صعوبة المرحلة التي يمكن تدبيرها بالحكمة الجيدة لكن ليس على حساب الصحفيين والعاملين بل بالحفاظ على حقوق وسلامة الجميع.



الرباط في 25 أبريل 2020

بلاغ

بشأن القرار التمييزي لوزارة الداخلية بحرمان الصحفيين من حرية التنقل المهني ليل ليلة شهر

رمضان

فوجئ الجسم الإعلامي بحيثيات قرار وزير الداخلية القاضي بمنع السواد الأعظم من الصحفيين من ممارسة مهامهم خلال فترات من اليوم، وذلك في سياق ما وصفه بلاغ وزارة الداخلية، بتعزيز إجراءات "حالة الطوارئ الصحية" خلال شهر رمضان المعظم، عبر "حظر التنقل الليلي" يوميا ابتداء من فاتح رمضان، من الساعة السابعة مساء إلى الساعة الخامسة صباحا.

ونوهت وزارة الداخلية إلى "استثناء الأشخاص العاملين بالقطاعات والأنشطة الحيوية والأساسية" من حظر التنقل الليلي، مؤكدة على "تفعيل إجراءات المراقبة الصارمة في حق أي شخص يتواجد بالشارع العام خارج الضوابط المعلنة" تحت طائلة الملاحقة القضائية.

وفي حصرها لهذه القطاعات الأساسية تعاملت وزارة الداخلية بانتقائية غير مفهومة للصحافة والصحافيين واستعملت عبارات "أطر المؤسسات الإعلامية العمومية والإذاعات الخاصة"، في تمييز وحصر لا علاقة له، لا بحقيقة الجسم الإعلامي المغربي المتواجد ميدانيا في الصفوف الأولى لمواجهة هذه الجائحة، ولا بالوضعية العالمية التي اختارها المجتمع الدولي لقطاع الإعلام كأحد القطاعات المعنية والأساسية بمقاومة هذه الجائحة.

واعتبارا للطابع التراجعي لهذا القرار عن المقاربة التي اختارتها الحكومة لمواصلة جزء من الإعلام المغربي لمهامه، وخصوصا في الصحافة المكتوبة والالكترونية، في مواجهة هذه الجائحة، وكذا الخرق الدستوري لولاد من أقدس الحقوق في البلدان الديمقراطية المؤمنة بحق المواطنين في الإخبار بدون تقييد، فإننا في النقابة الوطنية للصحافة المغربية نعتبر أن :

- قرار وزارة الداخلية إلى جانب خرقه لمقتضيات الفصل 28، من الدستور، والذي ينص بصريح العبارة التي لا تقبل التأويل: أن حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، وأن للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة، فهو بجانب الصواب ويساهم في خلق تشنج لا داعي له خلال هذه المعركة الوطنية الجامعة، ولم يظهر منذ بداية هذه الجائحة من سلوك داخل الجسم المهني ما يستدعي هذا الإقصاء والمنع غير المبرر.



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
tAnmalut tanamurt n tavnsa tamvribit
Syndicat National de la presse Marocaine

- الجسم الإعلامي المغربي الذي عبر بشجاعة معتبرة منذ بداية الجائحة عن نضج وطني كبير في مواجهة ما هو أخطر من جائحة كوفيد 19، عبر حرب مفتوحة على الإشاعة والتضليل، لا يمكن التعامل معه بهذا القرار، لأنه من دون سقف مفتوح للبحث عن الأخبار ومتابعة تداعيات الجائحة، ستكون بعض نواقد نقل الحقيقة مغلقة، وسيكون حبل التقييد الزمني الوارد في القرار عبئا مهنيا وأخلاقيا لتقديم شهادة صادقة عما تبذله البلاد من جهود خلاقة لمحاربة الجائحة
- إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية، والتي واكبت هذه الجائحة منذ اليوم الأول بإصدار دليل تغطية هذا الوباء الاستثنائي، قالت بصراحة إن الصحفيين لا يمكنهم تغطية الأحداث بالتقيد بالبحر الصحي، لأنه وضع يتنافى وطبيعة عملهم، لا يمكنها القبول بهذا القرار التمييزي.
- إن الاعتبارات المفترضة لاستثناء السواد الأعظم من الصحفيين من حرية التنقل للقيام بواجبهم المهني غير منطقية ولا عملية، فبالرغم من فرض حالة الحظر في تلك المدة الزمنية، فليس هناك ما يضمن عدم وقوع ما يدخل في صميم عمل الصحفيين من أحداث قد ترتبط بخرق هذا الحظر وقد ترتبط بأحداث الطبيعة كما حدث عشية صدور القرار من فيضانات بعدد من المدن.
- إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي باركت إصرار قطاع واسع من الصحافة الوطنية ممثلا في الصحافة الورقية والالكترونية بمواصلة مهامهم بالرغم من صعوبة الظروف، لتجد نفسها مجبرة على رفض هذا القرار الذي لا يراعي، لا وضعية المقاولات ولا الصحفيين، بإضافة تقييد يعمق من الأزمة الحاصلة فعلا، وكيف لهذا القطاع من الصحافة ان يناقض على الخبر في توقيت لا تتجاوز فيه الحركة الفعلية داخل المجتمع خلال هذا الشهر ست ساعات.
- ومن باب التذكير فإن تقييد حرية الصحافة الذي لم يحدث مطلقا حتى في زمن الحرب، يؤكد أنه قرار لا يخدم المصلحة العامة للمجتمع، لأن الإعلام والخبر غير المقيد يعتبر جزءا من أسلحة مقاومة هذه الجائحة، والصحفيون الذين يغامرون بحياتهم وحياة أسرهم بالتنقل لكل الأماكن التي تحتاج لضوء الخبر الصحيح، لن يقبلوا الزاوية المعتمة التي يفرضها هذا القرار.
- إن الحكومة المعنية بهذا القرار مدعوة لمراجعة هذا القرار التمييزي، للاعتبارات التي سردناها، لأنه قرار تمييزي غير واقعي ولا قانوني، ولم تقترفه حتى الحكومات العاجزة عن مواجهة هذه الجائحة، ونأمل أن تتم الاستجابة بمراجعته بما يسمح للصحفيين الحاملين لبطاقة الصحافة المهنية من ممارسة مهامهم، ومواصلة معركتهم الخاصة في مواجهة هذه الجائحة، ومن ضمنها ممارسة فعلية للسلمة الرابعة في مراقبة ما تقوم به باقي السلط ونقل الحقيقة بعيدا عن طوفان الإشاعة.
- وفي انتظار تفاعل ايجابي ينهي هذا التشنج، تخبر النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أنها ستبذل ما بوسعها من اتصالات لتحقيق هذا المبتغى، وستواصل الدفاع عن حق كل الصحفيين الحاملين لبطاقة الصحافة، في ممارسة واجبهم المهني، طبقا للقانون وأخلاقيات مهنة الصحافة.



الرباط في 06 ماي 2020

بلاغ

حول الاعتداء على صحفيي قناة تمازيغت من طرف رجل سلطة بمدينة تيفلت

تندد النقابة الوطنية للصحافة المغربية بقوة بالاعتداء الشنيع الذي تعرض له أمس الثلاثاء 05 ماي 2020 الطاقم الصحفي لقناة الأمازيغية المكون من الزميلين: سعاد واصف ومحمد بوجيهال أثناء مزاوله عملهما في احترام تام للإجراءات القانونية المعمول بها خلال هذه مرحلة حالة الطوارئ التي تعرفها بلادنا .

وأفاد تقرير مفصل توصل به المكتب التنفيذي للنقابة أن القناة الأمازيغية، وفي إطار مواكبتها لمستجدات وأحداث ومراحل الحجر الصحي ببلادنا الذي فرضته الظرفية الوبائية لفيروس كورونا المستجد كوفيد 19، ونظرا لتغير نمط عيش المواطنين ومدى تكيفهم مع هذه الظروف الجديدة الصعبة خصوصا في شهر رمضان المبارك، ارتأت إنجاز ريبورتاجات إخبارية عن تزويد الأسواق بالمواد الاستهلاكية بإقليم الخميسات، وتحديدًا بمدينة تيفلت، مع نقل الأجواء في ظل جائحة كورونا.

أثناء الشروع في عمله، تعرض طاقم التصوير المكون من الصحفية سعاد وصيف والمصور محمد بوجيهال، لاعتداء همجي بالضرب والسب والتذف من طرف قائد الملحقة الثالثة بمدينة تيفلت. حيث هاجم القائد المذكور طاقم التصوير بصراخ هيسنيري مطالبا بتوقيف التصوير، ومدعيا أنه هو من يرخص بالتصوير .

وأضاف التقرير أن القائد المذكور لم يتوانى في شتم وسب الصحافية بوابل من الكلام الساقط، وقام بصفعا مرتين ودفعها أكثر من مرة، كما حاول القائد ومن معه من أعوان السلطة تكسير كاميرا التصوير بداعي حجزها الشيء الذي تسبب في جرح يد الزميل الصحافي المصور.

إن المكتب التنفيذي الذي صدم بهذا الفعل الشنيع، والشطط الصارخ في استعمال السلطة، يجدد تنديده واستنكاره بما أقدم عليه من أسندت لهم مهمة حماية القانون وأمن وسلامة المواطنين، وبطالب وزارة الداخلية التسريع باتخاذ القرارات اللازمة اتجاه هذا الاعتداء الواضح على حرية الصحافة.

ويؤكد المكتب التنفيذي أن مثل هذه الحالات غير المسؤولة وغير المحسوبة تسيى لسمة المغرب وتعتبر انتهاكا صريحا لحرية الصحافة والحق في الإعلام، وتستحق المحاسبة والإدانة .

وللتعبير عن التضامن العملي مع الزميلين المعتدى عليهما، ومع باقي الزميلات والزملاء في قناة الأمازيغية، يدعو المكتب التنفيذي للنقابة، كافة الزملاء والزميلات إلى تنظيم وقفة رمزية مدتها خمس دقائق في مختلف قاعات التحرير ومواقع العمل عن بعد، وذلك يوم غد الخميس 07 ماي في الساعة الرابعة عصرا.



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
tAnmalut tanamurt n tavnsa tamvribit
Syndicat National de la presse Marocaine

الرباط في 25 ماي 2020

بلاغ

تابعت النقابة الوطنية للصحافة المغربية باهتمام وقلق بالغين القرار القضائي القاضي بإيداع الزميل سليمان الريسوني رئيس تحرير جريدة (أخبار اليوم) رهن الاعتقال، وحرصت النقابة على التريث في إعلان موقفها من هذا الاعتقال إلى حين استجماع ما يكفي من المعطيات التي تسمح بتكوين قناعة شاملة ووافية.

وفي هذا الصدد، فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي تلتزم بالحفاظ على حقوق جميع الأطراف في هذه القضية، وتحترم سلطة القضاء وتثق في قراراته، تؤكد أن الأفعال المنسوبة للزميل كانت، ولا تزال، في حاجة إلى مزيد من التحقيق والتحري الدقيقين، من منطلق أن الجهة المشتكية تنسب وقائع تعود إلى فترة ماضية، كما أن الزميل المعني يتوفر على جميع ضمانات الامتثال لمسطرة الخضوع للإجراءات القضائية المعمول بها في مثل هذه الحالات.

ولذلك، فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تطالب باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لتصحيح هذا الوضع.

كما تجدد النقابة الوطنية للصحافة المغربية في هذه المناسبة التأكيد على احترام قرينة البراءة ما دامت القضية معروضة أمام القضاء، المخول وحده إصدار أحكام في موضوع النزالة، وتندد بقوة بحملة التشهير التي يتعرض لها أطراف هذه القضية، بما يتنافى مع مبادئ وأخلاقيات المهنة، وتطالب باحترام شروط المحاكمة العادلة، من احترام للمساطر القانونية وحقوق الدفاع و حفظ حقوق جميع الأطراف بهدف الكشف عن الحقيقة بمنأى عن جميع التأثيرات.



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
Syndicat National de la presse Marocaine

الرباط في 25 يونيو 2020

بلاغ

تتابع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بقلق بالغ واهتمام كبير، تطورات قضية الزميل عمر الراضي، بعد توصله باستدعاء من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، يقضي بالمثل أمامها، وبعد صدور بلاغ للوكيل العام للملك بالدار البيضاء يؤكد هذا الاستدعاء، ويعزوه لموجبات البحث التمهيدي في قضية لها ارتباط بشبهة "الحصول على تمويلات من الخارج لها علاقة بجهات استخباراتية".

والنقابة الوطنية للصحافة المغربية كأطار مهني داعم لحرية الصحافة ومناضل من أجل حماية الصحفيات والصحافيين، تطالب بتمتعهم بجميع الضمانات والشكليات، المقررة قانونا في مرحلة البحث التمهيدي، ومراعاة أولوية وحق الصحافيين والصحافيات في ممارسة مهنتهم بكل حرية.

وإذا كانت النقابة تعتبر أنه من الضروري احترام عمل السلطات القضائية وصلاحيات النيابة العامة، فإنها تؤكد على مبدأ قرينة البراءة هي الأصل المقرر دستوريا والمكفول تشريعيا.

وإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية وهي تتابع باهتمام بالغ لمجريات وتطورات هذا الملف، فإنها تهيب بجميع الزميلات الصحافيات والزملاء الصحفيين التعاطي مع خبر فتح بحث تمهيدي من منطلق مبدأ قرينة البراءة، مع التأكيد على أنها ستواكب هذه القضية في جميع حيثياتها.



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
tAnmalut tanamurt n tavnsa tamvribit
Syndicat National de la presse Marocaine

الرباط في 26 يونيو 2020

بلاغ

توالت خلال الأيام القليلة الماضية سلسلة من القرارات الإدارية التعسفية في حق الزملاء الصحافيين وجميع العاملين بقناة ميدي 1 تبغي بوتريرة متسارعة تتم عن رغبة مثيرة لدى الإدارة في الإجهاز عما تبقى من حقوق ومكتسبات العاملين.

فقد فاجأت إدارة القناة الزملاء الصحافيين العاملين بمكتب القناة بالرباط بإرسالية وجهتها لهم بشكل فردي عبر عناوينهم الإلكترونية تدعوهم فيها إلى الالتحاق بمقر القناة بالمنطقة الحرة بطنجة للعمل.

من الناحية القانونية فإننا نعتبر هذا القرار يفتقد لأبسط المقومات القانونية والإنسانية والأخلاقية، إذ عوّض أن تعتمد الإدارة الأساليب الحضارية والقانونية لاتخاذ القرارات الوازنة من هذا الحجم، وذلك من خلال المشاورات مع مناديب الأجراء ومع الممثلين النقابيين، وعبر إقناع المعنيين بالأمر، ومحاولة التوصل إلى حلول لأي مشكل من المشاكل، فإنها التجأت إلى الاكتفاء بإخبار المعنيين بالأمر بواسطة جملة أرسلتها لهم عبر عناوينهم الإلكترونية .

ومن الناحية الإنسانية فإن القرار يهدد بتنشيت مجموعة أسر العاملين التي كان افرادها يعيشون في استقرار كامل .

ومن الناحية الأخلاقية، فإن الظروف الدقيقة التي تمر بها بلادنا من جراء تداعيات كورونا كانت، ولا تزال، تفرض الأخذ بعين الاعتبار للأوضاع النفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة عنها.

وفي الوقت الذي كان العاملون في هذه المنشأة الإعلامية الوطنية منشغلين بهذا القرار، زادت إدارة القناة الطين بلة بأن أعلنت عن حجب تعويض مالي مستحق في نهاية يونيو ، وهو قرار إداري آخر جائر .

إننا في النقابة الوطنية للصحافة المغربية، كنا ننتظر من إدارة هذه القناة إنصاف الصحافيين والصحافيات وجميع العاملين بالقناة، بالنظر للجهود الكبيرة التي بذلوها لتحتل القناة موقعا متقدما في المشهد الإعلامي الوطني خصوصا خلال مدة الجائحة، حيث تحملوا المخاطر الحقيقية في سبيل أن تؤدي القناة دورها ووظيفتها، وكسب الزملاء الرهان في ظروف دقيقة وصعبة بأن يوأوا القناة مرتبة متقدمة في اهتمامات المواطن المغربي.

ولذلك كله فإن النقابة الوطنية تعلن عن متابعتها لتطورات الوضعية في هذه القناة، وتحمل الإدارة مسؤوليتها الكاملة فيما قد تؤول إليه الأوضاع هناك، إن لم هي تتراجع فورا عن القرارات، وتفتح باب المشاورات مع الهيئات التمثيلية للعاملين.



الرباط في 15 يوليوز 2020

بلاغ حول موجة الطرد والتسريحات التي تطال الصحافيات والصحافيين

وسط أجواء الإشادة بالمجهودات التي بذلها الصحافيون خلال مرحلة مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، والتعاطي الإيجابي للحكومة مع الأوضاع الصعبة التي تعيشها المقاولات الإعلامية، وبالرغم من المبادرات التضامنية التي أظهرها الصحافيون الذين تنازلوا عن جزء من رواتبهم للتخفيف من أعباء هذه الظرفية، فضلت بعض المؤسسات الإعلامية السباحة ضد التيار، وأشهرت قرارات التسريح في وجه عدد من الصحافيين والعاملين بطرق تعسفية تصل درجة تصفية الحسابات.

إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي نددت بأساليب التعدي على حقوق الصحافيات والصحافيين والعاملات والعاملين خلال هذه الجائحة، ونوهت بالمقاولات الصحفية التي حافظت على حقوق أجرائها، وتفهمت الإجراءات القانونية التي اتخذتها مقاولات أخرى في احترام تام للقانون والتفاوض مع الأجراء، فإنها:

* نددت بأشد العبارات بهذه الهجمة على مناصب الشغل التي يتم التخلص منها من دون وجود مبررات معقولة، وفي انتقاء مقصود لترهيب الصحافيات والصحافيين.

* تعتبر أن لجوء بعض المقاولات لتسريح الصحافيات والصحافيين، في الوقت الذي تدخلت الحكومة لتغطية أجور الصحافيين، وكذا تقديم دعم للمقاولات، عمل غير مفهوم، بل يعكس عقليتها التي نهجتها قبل حلول الجائحة.

* تعتبر أن أساليب طرد الصحافيين القائمة على تصفية حسابات شخصية لبعض المسؤولين، لن تخدم مصالح هذه المؤسسات، ولن تحل مشاكلها التدييرية، والتي تحاول التغطية عليها باستهداف البعض منهم.

* تهيب بكافة الصحافيات والصحافيين الاستعداد لخوض كل الأشكال النضالية لمواجهة هذه الهجمة الشرسة على حقوق الصحافيات والصحافيين والعاملات والعمال، حيث سيتم تحديد تواريخ وأماكن الوقفات والاحتجاجات لاحقا من خلال بلاغات تقدم فيها جميع التفاصيل بالوقائع والأسماء.

الخميس: 16 يوليوز 2020

بيان تضامني مع الزميل الصحافي المهني كريم شكري ضد اعتداء مجهولين مس سلامته البدنية بالقنيطرة ومطالب بفتح تحقيق عاجل وتوقيف الجناة

تعرض مساء اليوم الخميس 16 يوليوز 2020 الصحافي المهني بيومية "المساء" كريم شكري لاعتداء جرمي شنيع نجم عنه سلب هاتفه الشخصي وسط الشارع العام من طرف مجهولين بمتطيان دراجة نارية على مقربة من إعدادية علال ابن عبد الله المتواجدة على مستوى الطريق الرابطة بين حي "بام" و الفوارات بالقنيطرة ، وفق إفادة الزميل شكري.

على ضوء هذا التطور المقلق الماس بالحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي يعلن المكتب الجهوي لفرع القنيطرة للنقابة الوطنية للصحافة المغربية المواقف والمطالب التالية:

- 1/ تضامنه المطلق واللا مشروط مع الزميل كريم شكري ضد العنف الجبان الذي لحقه
- 2/ الكشف عن المتورطين في هذا الفعل الجرمي وخلفيات الاعتداء وتقديمهم للعدالة ووقف كل تراجع أمني بمنطقة بام وأولاد عرفة
- 3/ حماية الصحافيين والإعلاميين من كل أشكال الاعتداءات التي تطالهم
- 4/ استمرار الفرع الجهوي القنيطرة للنقابة الوطنية للصحافة المغربية في العمل والنضال من أجل التصدي لكل استهداف للصحافيين أثناء مزاولة مهامهم وتوفير مناخ ملائم لممارسة المهنة
- 5/ تشكيله لخلية من مهامها تتبع ورصد كل التعسفات والاعتداءات والخروقات التي تستهدف الصحافيين المهنيين والإعلاميين بالفرع الجهوي القنيطرة

عن المكتب الجهوي
الكاتب العام، جواد الخني

15 زنقة سبو - الطابق 3- المكتب-5- القنيطرة

Adresse : 15 avenue sbou -bureau 5 Etage 3 Kenitra
mobile : 00212661549296 – Téléfax00212537501212

Email:syndicatkenitra@gmail.com



الرباط في 20 يوليوز 2020

بلاغ الوقفة الاحتجاجية الانذارية أمام مقر جريدة المساء

تبعاً للبلاغ الأخير للنقابة حول موجة الطرد والتسريحات التي تقتربها بعض المقاولات الإعلامية في حق الصحافيات والصحفيين لاعتبارات نقابة ومطلبية، وتفعيلاً للقرار الذي تم ادراجه في البلاغ المذكور، فإن المكتب التنفيذي يجد نفسه مجبراً على تسمية وتحديد الجهات المعنية بالوقفة الاحتجاجية وتاريخها.

إن المكتب التنفيذي الذي اعتبر بأن الدعم الاستثنائي الذي تم تقديمه للمقاولات الإعلامية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، وانفراج القلق الذي كان يساور المهنيين، وجد نفسه أمام واقعة غريبة تظهر أن ليس الحسابات المادية للمقاولات ما يقف وراء الطرد والتعسف الذي يتعرض لها الصحافيات والصحافيون، بل هناك عقلية متجذرة لهذا السلوك.

إن ما أقدمت عليه إدارة المؤسسة التي تصدر يومية المساء، يعكس هذه الصورة من خلال الوقائع التالية:

- تم إبلاغ الزميلة حسناء زوان الصحفية بالجريدة ما يزيد عن الثماني سنوات، بقرار فسخ عقدة الشغل التي تربطها بالمؤسسة، مباشرة بعد تأسيس لجنة نقابية بالمؤسسة، لأول مرة منذ بداية صدورهما، حيث عانى الزملاء طيلة هذه الفترة من التضييق على العمل النقابي، وتعاقت أفواج من الصحفيين على هذه المؤسسة، وفي كل مرة يكون سلوك الطرد والتسريح منهجاً للتخلص من عدد منهم.

- قرار مؤسسة المساء بفصل الزميلة حسناء زوان، عبر اقتراح صدقة حبيبة، جاء بعد تكفل الحكومة بأجور الصحافيات والصحفيين للثلاثة أشهر القادمة، من خلال دعم استثنائي، وروحه وجوهره هو الحفاظ على مناصب الشغل، وهو ما يجعل مسوغات الاستغناء عنها لا أساس لها.

- استهداف مؤسسة المساء للزميلة حسناء زوان سويغات بعد انتخابها نائبة منسق اللجنة النقابية، يجعله طرداً بعنوان محاربة العمل النقابي ومعاداته، ويفرض إثارة جزء من سلوكها العدواني تجاه العمل النقابي.

- إن مؤسسة المساء التي ضربت الرقم القياسي في طرد وتسريح الصحافيات والصحفيين لا يمكن أن تظل بعيدة عن المساعلة وهي التي تعرف من الدعم العمومي، وتحتاج لتشخيص دقيق باعتبارها نموذج المقاولات الإعلامية التي تقدم الدروس للجميع في احترام القانون ومحاربة الفساد، في حين لم تتردد في استهداف حقوق العاملين، ولعل أبسطها هو حق ممارسة العمل النقابي، المكفول بكل القوانين والمواثيق الوطنية والدولية.

لكل ذلك تدعو النقابة الوطنية للصحافة المغربية، إلى وقفة احتجاجية إنذارية، يوم الثلاثاء 21 يوليوز 2020 على الساعة الرابعة والنصف، أمام مقر المؤسسة الكائن بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء، إقامة الريف قرب سينما الريف، لمواجهة عقلية الطرد والتسريح.



الرباط في 26 يوليوز 2020

بلاغ التنديد بالطرد التعسفي في حق الزميلة حسناء زوان

بعد الوقفة الإنذارية أمام مقر مؤسسة المساء الثلاثاء الماضي،
للتحذير من قرار طرد الزميلة حسناء زوان والمطالبة بالتراجع
عنه. أقدمت ادارة مؤسسة المساء على التنفيذ العملي لقرارها
التعسفي دون مراعاة لا مقتضيات القانونية ولا الأخلاقية
والانسانية، وأمام هذا الإصرار والتعنت على سياسة الطرد
والتسريح الانتقامي لمنع حرية العمل النقابي، يدعو المكتب
التنفيذي للنقابة الزميلة والزملاء لوقفة احتجاجية للتنديد بهذا
القرار وذلك يوم الثلاثاء 28 يوليوز 2020 على الساعة
الرابعة والنصف بعد الزوال أمام مقر مؤسسة المساء شارع
الجيش الملكي إقامة الرف قرب سينما الريف، وستواصل
النقابة برمجة محطات نضالية لاحقا لمواجهة هذا القرار
ومساندة الزميلة حسناء زوان.



الرباط في 27 غشت 2020

بلاغ

تتابع النقابة الوطنية للصحافة المغربية باهتمام بالغ مستجدات الوضع داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وخصوصا الجانب الصحي المرتبط بتطورات الوضع الوبائي، وشروط السلامة الواجب توفرها للعاملين بها.

إن المكتب التنفيذي وهو يأخذ علما بالإصابات المؤسفة لعدد من العاملين بالشركة وتحديدًا بقسم الوحدات التلفزية المتنقلة بقناة الرياضية، يذكر أنه منذ بداية الوباء نبه إلى ضرورة اليقظة والحزم مع وباء استثنائي، عبر توفير أقصى درجات السلامة، كما أصدرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية دليلًا لفائدة العاملين والمؤسسات، نبهت فيه لخطورة الوضع، وقدمت جملة من الإرشادات المستقاة من تجارب دولية ومراجع علمية مختصة في الموضوع.

ودعت النقابة أيضا، بعد التنويه بالخطوات الأولى المؤسسات الإعلامية في توفير شروط السلامة، إلى التركيز على خصوصيات كل قطاع، ومنه قطاع الإذاعة والتلفزيون، وطالبت النقابة بضرورة توفير أقصى درجات الاحتياط، سواء للأطقم الحاملة لمعدات التصوير والصحفيين الذين يشتغلون في الميدان، أو الذين يستقبلون ضيوفا في الاستوديوهات، مع مراعاة شروط السلامة في حال حضور ضيوف لبلاتوهات الشركة.

ولأن المتخوف منه قد حصل بعد هذه الفترة، فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية، وهي تعبر عن أسفها للظروف التي أصيب فيها عدد من العاملين خصوصا بالقناة الرياضية فإنها:

- تتمنى الشفاء للمصابين، بنفس القدر الذي تتمنى السلامة لكل العاملات والعاملين بالقناة مع الدعوة المتجددة بضرورة التقيد بشروط تجنب هذا الوباء للعين.
- تطالب بضرورة تكفل إدارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالمصابين من العاملين بالفيروس من حيث مصاريف الإقامة والاستشفاء.
- تدعو إلى ضرورة فتح تحقيق حول الجهة المترامية، التي سمحت بخطر نقل الفيروس للمصابين، وتقديم كل التوضيحات بشأن هذه الحادثة درءا للإشاعة.
- تدعو إلى حماية العاملين بالشركة من صحفيين ومستخدمين من خطورة انتقال العدوى، وذلك عبر توفير شروط التعقيم، واحترام شروط العمل بتباعد، ونقل المستخدمين والصحفيين العاملين في ظروف الليل أو التنقل للميدان في ظروف تضمن تجنب الإصابة بالعدوى.
- تدعم شروط السلامة عبر توفير تعقيم كافي للجميع، وتوفير كميات وافرة من الكمامات تراعي استعمالها المحدود زمنيا.
- إعادة تقييم شروط العمل بما يضمن تجنب الاختلاط المهدهد لسلامة الصحفيين والعاملين، مع تمكين العاملين حضوريا من كل تسهيلات التنقل بما يتلاءم وظروف الجائحة.



الرباط في 24 شتنبر 2020

بلاغ

في إطار متابعتها ملف الزميل عمر الراضي، المعتقل على ذمة التحقيق، من طرف السلطات القضائية، بعد متابعته بتهمتين، الأولى تتعلق بالمس بسلامة الدولة الداخلية، والثانية، تتعلق بتهمة اغتصاب زميلة له في العمل، فإننا في النقابة الوطنية للصحافة المغربية، نؤكد ما يلي:

1- إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية، كانت قد أصدرت بلاغا، بتاريخ 25 يونيو 2020، بعد استدعاء الزميل عمر الراضي، من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، يقضي بالمثل أمامها، بشبهة "تلقي أموال من جهات أجنبية بغاية المس بسلامة الدولة الداخلية ومباشرة اتصالات مع عملاء دولة أجنبية".

وأمام هذه التهمة، عبرت النقابة عن قلقها البالغ وانشغالها بهذه القضية، من منطلق دفاعها عن حرية الصحافة، والتخوف من أن يتم استهداف عمر الراضي، لذلك تابعت هذه القضية معه، واعتبرت أن التحقيقات التي تجريها الشرطة القضائية، وهو في حالة سراح، ينبغي أن تحترم قرينة البراءة.

2- كما عقدت النقابة الوطنية للصحافة المغربية لقاء مع الزميل عمر الراضي بتاريخ 1 يوليوز 2020، وذلك من أجل تجميع المعطيات بخصوص البلاغ الذي نشرته منظمة العفو الدولية، حول شبهة تعرض هاتفه، للتجسس من طرف شركة "إن إس أو" الإسرائيلية.

وخلال هذا اللقاء أكدنا كنقابة أنه لا يمكننا الاعتماد بكل يقينية، على تقارير منظمات غير حكومية، واقترحنا على الزميل عمر الراضي أن يخضع هاتفه لتحقيق خاص، بمساهمة خبراء تعتمدهم النقابة ومنظمة العفو الدولية وممثلا عنه شخصيا. إلا أن تواتر الأحداث لم تيسر عملية إنجاز هذا التحقيق.

3- إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تسجل تحفظها القوي، على المنحى الذي اتخذته ملف توجيه تهمة " تلقي أموال من جهات أجنبية بغاية المس بسلامة الدولة الداخلية ومباشرة اتصالات مع عملاء دولة أجنبية"، ضد الزميل عمر الراضي، وتعلن أنها ستواصل متابعتها لهذه القضية، من منطلق الحرص على مبدأ قرينة البراءة وضمن شروط المحاكمة العادلة.

الرباط في 01 أكتوبر 2020

بلاغ حول التهجم على الصحفيين وتهديدهم

سجلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية تنامي التهجم على الصحفيين وتهديدهم والتشهير بهم بشكل متواتر، ووصل الحد بالبعض إلى تهديد صحفيين بالقتل والمس بأعراضهم وهو وضع يقتضي التوقف لإدانته والوقوف في وجهه بكل الوسائل التي يتيحها القانون.

فقد تعرض الزميلات والزملاء العاملين بجريدة " الطريق " إلى حملة شرسة مقرونة بالتهديد، والتجيش من قبل بعض الأشخاص، قصد التصبيق على العمل المهني للصحفيين، وكبح أنفاس الإعلاميين، ومحاولة فرض وصاية على العمل الصحفي وتزوير حقيقة مساحة الحرية المكفولة دستوريا وقانونيا، ومهما كان الاختلاف في وجهات النظر، فإنه لا يبرر سلوك الترهيب ضد الصحافيات والصحفيين، لأن القوانين وأخلاقيات مهنة الصحافة تضمن حق الرد على كل حيف مع إتاحة تحقيق العدل عبر اللجوء إلى المساطر المتاحة قانونا.

إن سلوك الترهيب لا يخدم في شيء فضيلة الحوار، وأمام اللجوء إلى هذا السلوك غير الأخلاقي، فإننا نعلن تضامنا المطلق مع الزميلات والزملاء في جريدة " الطريق " الذين يتعرضون للتهديد.

واستقبلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، التهديدات الخطيرة التي تعرض لها الزميل أحمد نجيم مدير موقع "كوود" بقلق كبير، والنهج الذي اختارته النيابة العامة قياسا إلى وقائع أخرى مماثلة.

وإذا كنا ننتبى المقاربة الحقوقية التي تجعل الاعتقال الاحتياطي إجراء استثنائيا، لا يتم اللجوء إليه إلا في حالات محددة بشكل فيها المشتبه به/ المتهم خطورة، فإننا نتساءل عن ضمانات حماية السلامة الجسدية للزميل أحمد نجيم، أمام شخص يستقوي بوضعه المالي وعلاقاته النافذة، ويهدد زميلنا، ويقر بذلك، ثم يتابع في حالة سراح.



الرباط في 20 أكتوبر 2020

بلاغ حول الاعتداء والمنع الذي تعرض له الزميلان الصحفيان رشيد إيكن وياسين المعازي من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

يسجل فرع الرباط للنقابة الوطنية للصحافة المغربية بقلق شديد تواتر وتنامي الهجوم على الصحفيين ومنعهم من مزاولة مهامهم الشيء الذي ينعكس سلبا على حرية التعبير والرأي في المغرب. كما حصل مع الزميلين، رشيد إيكن وياسين المغاري، الصحفيان بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، يوم السبت 17 أكتوبر 2020، بمدخل ساحة محج الرياض بالعاصمة الرباط، حيث أنهما تعرضا للتضييق وصل حد الهجوم عليهما ومنعهما من أداء واجبهما المهني، حين كانا في مهمة لتسجيل ارتسامات، وآراء المواطنين بخصوص انتظارات الشعب المغربي من مشروع قانون مالية 2021.

الزميلان، إيكن والمغاري، العاملان بالقناة الأولى، تعرضا للمنع من طرف حراس محج الرياض تحت أنظار مسؤول هؤلاء الحراس، وتم طرد طاقم التصوير تحت وابل من السب والشتم والإهانة، وهي سلوكات بدأت وتيرتها تتسارع هذه الأيام، وتستهدف الصحفيين المهنيين، وكبح أنفاس الإعلاميين، في محاولات يائسة لفرض وصاية على العمل الصحفي وتزوير حقيقة مساحة الحرية المكفولة دستوريا وقانونيا.

وعلى إثره، يعلن فرع الرباط للنقابة الوطنية للصحافة المغربية تضامنه المطلق مع الزميلين، ويعتبر سلوك منع الصحفيين من أداء واجبهما المهني من الممارسات التي تمس جوهر الديمقراطية، وتضرب في العمق حرية الرأي والتعبير.

إن فرع الرباط للنقابة الوطنية للصحافة المغربية يشجب ما تعرض له الزميلين، ويرفض مبدئيا كل أنواع المنع وكذا التشهير والقذف وترهيب الصحفيين خاصة خلال مزاولة مهامهم، في المقابل يدعو الفرع المهنيين إلى الالتزام بواجبهم المهني وبأخلاقيات المهنة أكثر من غيرهم، ويرفض بكل قوة موجة استهداف الصحفيين، ويندد بجميع أشكال التهديد والتضييق على عملهم، كما يتعهد الفرع بتتبع قضية الزميلين طبقا لما يتيح القانون، ويدعو السلطات إلى سرعة التفاعل مع الشكايات وتسريع مسأطرها لمواجهة موجة المنع والتشهير والتنمر على الصحافيات والصحافيين التي تستهدفهم في هذه الأيام. كما يطالب فرع الرباط بتوفير المؤسسات الإعلامية الحماية القانونية لصحافييها الذين يتعرضون للاعتداء أثناء أداء مهامهم المهنية ومتابعة الجهات المعتدية باعتبار ان المنع مورس على صحفيين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة كمؤسسة عمومية كما يطالب بمتابعة التحقيق في النازلة وتتبع شكاية الزميلين الصحفيين من طرف المؤسسة.



الرباط في 16 نونبر 2020

بلاغ

علمت النقابة الوطنية للصحافة المغربية من خلال مكتبها النقابي في مؤسسة (أخبار اليوم) أنه إلى حدود يومه الإثنين 16 نوفمبر 2020 لم تصرف أجور الصحافيات والصحافيين العاملين في هذه المؤسسة برسم شهر أكتوبر. ويذكر أنه في إطار الدعم الذي خصصته السلطات العمومية الوطنية للمقاولات الإعلامية فإن الأجور تسدد من هذا الدعم من طرف المصالح المختصة بقطاع الاتصال بوزارة الثقافة والشباب والرياضة.

والنقابة تؤكد بأنه لم يعد كافيا تبرير التأخر بأسباب غير مقنعة، وتلح النقابة في المطالبة في هذا الصدد بتحديد الصحافيين والصحافيات من مختلف الحسابات المرتبطة بالأوضاع داخل هذه المؤسسة، وبالتالي عدم المساس بأي شكل من الأشكال بحقوقهم وبمصالحهم، ولذلك تدعو النقابة إلى الإسراع بتسديد أجور الصحافيين والصحافيين والحرص على الانتظام في تسديدها على غرار باقي زملائهم في باقي المؤسسات الإعلامية الوطنية.



الرباط في 18 نونبر 2020

بلاغ

توصلنا في النقابة الوطنية للصحافة المغربية بإفادة من الزميل المصور الصحفي زكريا الصفريوي الذي يعمل مصورا بموقع "شوف تيفي"، متعلقة حسب أقواله بتعرضه لاعتداء من طرف رئيس ناد مشهور لكرة القدم بالدار البيضاء أمام بيت هذا الأخير حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا، أثناء قيامه بعمله المتمثل في التحقق من خبر توقيع مدرب أجنبي لهذا النادي في بيت رئيسه.

إننا في النقابة الوطنية للصحافة المغربية إذ نرفض هذا الاعتداء وأي اعتداء يتعرض له صحفي أثناء أو بسبب ممارسته لعمله، في انضباط للقانون وأخلاقيات المهنة، فإننا ندعو إلى احترام المساطر القانونية بخصوص هذه النازلة المعروضة أمام القضاء الذي نحترم قراراته.

وأمام تواتر أحداث الاعتداءات وسوء الفهم والقضايا المعروضة أمام القضاء والتي يكون طرفاها رؤساء أندية رياضية وصحفيون، فإننا ندعو إلى تحلي كل الأطراف بروح التعاون بما يسمح بتقديم خدمة إعلامية للجمهور وتقريب الخبر إليه بعيدا عن الإشاعات والأخبار الكاذبة.



الرباط في 25 دجنبر 2020

بلاغ حول تطورات الأوضاع داخل يومية أخبار اليوم

تتابع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بقلق كبير تطورات الأوضاع المادية والمهنية لصحفيات وصحفي وعاملات وعامل يومية "أخبار اليوم" باختلاف فئاتهم، والتي وصلت حد تلكؤ إدارة الشركة المصدرة لليومية في صرف رواتب مجموع العاملات والعاملين من صحفيين وصحافيات ومستخدمين، وامتناعها عن صرف تعويضات المتعاونين معها، وتسريحها لبعض العاملين، وهي القرارات التي دفعت صحافيات وصحافي يومية "أخبار اليوم"، وباقي العاملات والعمال بها للاعتصام بمقرها، احتجاجا على عدم صرف أجورهم.

إننا في النقابة الوطنية للصحافة المغربية نعتبر أن كل هذه الخطوات النضالية مشروعة في ظل التجاهل المستمر لإدارة المؤسسة، وعدم إبداء حسن النية بخصوص تسوية مشكل تراكم الرواتب والتعويضات غير المصروفة لمستحقيها وإغلاق مقر الجريدة بالرباط دون إخبار العاملين به، بالرغم من استمرار صدور اليومية وإصرار مجموع العاملين بها على تأمين تلك الاستمرارية وفاء بتعاقداتهم المهنية والإعلامية.

وأمام المبررات غير المقنعة التي تسوقها إدارة المؤسسة، والحيثيات المرتبطة بصراعات تدبير شؤونها، فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تعلن مايلي:

1- إن حق الصحافيات والصحافيين ومجموع العاملات والعمال في التوصل بأجورهم وتعويضاتهم حق أصلي وثابت لا يقبل التأجيل، وغير مستساغ تبرير حرمانهم من مستحقاتهم بأي دعاوى مرتبطة بمشاكل تسييرية، وبالتالي فالإدارة المسيرة للشركة تتحمل المسؤولية الأولى والحصرية في هذا الوضع الشاذ. الذي لا دخل للصحافيات والصحافيين والعاملات والعمال في حيثياته وأسبابه.

2- تعتبر النقابة أن الصراعات داخل هذه المؤسسة، والتي كشف عنها البلاغ الصادر عنها، لا يجب أن تكون على حساب الحقوق الثابتة للصحافيين والصحافيات والعاملين والعاملات وعلى رأسها انتظام صرف الأجور وما يتبعها من التزامات وتحملات اجتماعية.

3- تدعو النقابة إدارة المؤسسة إلى الصرف الفوري لكامل الأجور المترتبة لفائدة مجموع الفئات العاملة لديها، وترفض ربط هذه العملية بصرف دعم وزارة الاتصال، والذي بدوره تبقى تسويته من مسؤولياتها.

4- تدعو النقابة مسؤولي قطاع الاتصال إلى توضيح أسباب تعثر عدم صرف الأجور وفق المسطرة الدعم الاستثنائي حتى تتضح المعطيات للصحافيات والصحافيين والعاملات والعمال، وترفض جعلهم كبش فداء لملاحظات أو تقييمات للوزارة حول أوجه صرف منحة الدعم في سنوات ماضية.

بلاغ دابا بريس

تسجل النقابة الوطنية للصحافة المغربية بقلق شديد تواتر وتنامي التهجم على الصحفيين والاعتداء عليهم ومنعهم من مزاوله مهامهم، ما يؤشر سلبا على حرية التعبير والرأي في المغرب، إذ تعرض طاقم جريدة "دبا بريس" يوم 16 يناير 2021 بمدينة الجديدة، للاعتداء خلال تغطيته لجمع عام لودادية إقامة اوزود بسبيدي بوزيد، ورافق هذا الاعتداء التحرش بالصحافية أمينة اهلوي من طرف مستشار جماعي ومفوض قضائي.

وحسب المعطيات الواردة في شكاية الصحافية والمنير الذي تمثله، فإنها بعد الانتهاء من مهمتها اعترضها مفوض قضائي مستفسرا إياها عن سبب تواجدها بالمكان المذكور، وطالبا منها الإدلاء ببطاقتها المهنية، وأخذ يتحرش بها، قبل أن يتقدم مستشار جماعي كان بمعية المفوض القضائي لينهال عليها بوابل من السب والشتم والتهديد بالاعتداء في حالة عودتها إلى مكان الإقامة، حيث كان أعضاء الودادية بصدد عقد جمع عام للنظر في موضوع نزاع مع صاحب الإقامة.

والنقابة الوطنية للصحافة المغربية إذ تدين بأشد العبارات الاعتداء على الصحفيين أثناء قيامهم بمهامهم الإعلامية، تعبر عن تضامنها المطلق مع الزميلة أمينة اهلوي، وتتساءل عن قانونية تدخل مفوض قضائي لمنع الصحفيين من تغطية نشاط ومنعهم من القيام بواجبهم المهني، كما تعتبر مشاركة مفوض قضائي ومستشار جماعي في الاعتداء على صحافية وتعريض حياتها للخطر، وتحولها إلى سلطة تمنع الصحفيين من ممارسة مهامهم، وانتحال صفة ضبطية غير مخولة لهما، يعد مؤشرا خطيرا على حالة التسبب، وتطالب الجهات المعنية بالتطبيق الصارم للقانون في مواجهة مقترفي هذا السلوك المجرم قانونيا.

الفرع الجهوي للدار البيضاء-سطات

شارع رحال المسكينى - 3 زنقة طان الطابق 4 رقم 29 - الدار البيضاء / الهاتف: 0522302149
البريد الإلكتروني: snpm.casa@gmail.com

Boulevard Rahal Al Maskini - 3 Rue Than 4^{ème} étage n° 29 - Casablanca
Tél : 0522302149 Email : snpm.casa@gmail.com



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
ⵎⴰⵔⴻⵎⴰ ⵏ ⵓⵎⴰ ⵏ ⵓⵎⴰ ⵏ ⵓⵎⴰ ⵏ ⵓⵎⴰ
Syndicat National de la presse Marocaine

الرباط في 04 فبراير 2021

بلاغ

النقابة الوطنية للصحافة المغربية تندد بالاعتداء على صحفيين من القناة الوطنية الأولى
وتدعو إلى فتح تحقيق

تعرض الزميلان الصحافيان أمين الهناوي وسفيان الابراهيمى من الطاقم التلفزيوني التابع للقناة الوطنية الأولى، إلى اعتداء بالسب والقذف والتهديد، ومحاولة الضرب، وتكسير آليات العمل من كاميرا وميكروفون، من طرف مسيري وحدة صناعية بجماعة سيدي موسى بن علي بعمالة المحمدية. وتفاجأ الزميلان بهذا الاعتداء أثناء مزاولة مهامهم الصحافية من خلال إنجاز تغطية لحريق شب خارج هذه الوحدة، وإجراء استجواب مع مسؤول من الوقاية المدنية.

و النقابة الوطنية للصحافة المغربية إذ تندد بهذا التصرف الشنيع الذي يتم عن جهل بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها وسائل الإعلام الوطنية و ضمنها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ، و تؤثر على خوف البعض من أن تكشف هذه الوسائل عما يحاولون إخفاءه عن الرأي العام، فإنها تؤكد تضامنها اللامشروط مع الزميلين ضحيتي هذا التصرف العدواني الذي اقترفه جناة أمام أعين مسؤول السلطة المحلية (القائد)، الذي عاين الاعتداء و لم يحرك ساكنا، و اكتفى بمحاولة جر الصحفيين و إبعادهما عن مسرح الفعل الإجرامي الذي اقترفه المعتدون، و كأن مسؤول السلطة المحلية الذي لم يفعل القانون كان متفقا مع المعتدين.

إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تدعو الجهات المختصة إلى فتح تحقيق في هذا الاعتداء على الجسم الصحافي الوطني وعلى حرية الصحافة وكرامة الصحفيين، وترتيب النتائج على ذلك، كما تعلن متابعتها لهذا الملف بالتنسيق مع الزميلين ضحيتي هذا الاعتداء الشنيع.



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
Syndicat National de la presse Marocaine

الرباط في 13 مارس 2021

بيان

تتابع النقابة الوطنية للصحافة المغربية منذ أسابيع حملة استهداف وتشهير بالأطر النقابية المنتمة لها والعاملة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالأقاليم الجنوبية وكذا تمديد هذا الاستهداف ليمس فروع النقابة وأعضائها، في محاولة للنيل من تواجدهم القوي داخل هذه المؤسسة وخارجها

إن الأشخاص المعודدين على أصابع اليد الواحدة، يتوسلون خطاب المظلومية النقابية، واستعمال مظلات نقابية توحى بتدافع نقابي حقيقي، ويغلفون الهجوم على أطر النقابة بتوصيفات العمل الإداري والتراتبية المهنية، بل واستعمال البلطجة والسب والقذف في حق نقابيين ينتمون للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، في محاولة لفرض ديكتاتورية أقلية ضدا على قوانين وقواعد العمل المعمول به في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وما تسمح به قوانين الشغل

ووصل إسهال البيانات التي أصدرتها هذه العناصر حد اتهام أطر النقابة الوطنية للصحافة المغربية باستعمال أساليب رمي الباطل وتوظيف النعرة القبلية المقيته لخلق جو من البلبلة داخل قناة العيون التي تفقد الإعلام المكافح لترسيخ صورة الوطن الموحد ودحر خطاب الانفصال واكاذيبه

إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية المؤمنة بالتعدد النقابي والتي قادت تنسيقا داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لسنوات مع مناضلين من مختلف الأطارات يحترمون العمل النقابي، ترفض هذا الشكل من الابتزاز، وتدعو كل من له رغبة النضال من إطارات أخرى، احترام أخلاقيات العمل النقابي، وعلى رأسها احترام الأطارات الأخرى ومناضليها

تعتبر أن وضعيتها التنظيمية داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة باعتبارها التنظيم الأكثر تمثيلية، يفرض عليها الدفاع عن منخرطها بكل الوسائل المشروعة، وتعتبر أن توظيف الصراعات الشخصية في العمل النقابي يضر بمصالح العاملين، ولا يرقى لنية تحسين أوضاعهم داخل المؤسسة

وبهذه المناسبة تذكر النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أن نضالها داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة يشهد عليه كل العاملين في مختلف الملفات، سواء تعلق



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
+٢١٥٠٤٧٥٤٤٤ | +٢١٥٠٤٧٥٤٤٤
Syndicat National de la presse Marocaine

الرباط في 15 مارس 2021

بلاغ حول اخبار اليوم

فوجئ الصحفيون والعاملون في جريدة "أخبار اليوم"، بالإعلان من طرف مالكي المؤسسة، عن إغلاقها، في الوقت الذي كان من المنتظر أن تجري جولة ثانية للمفاوضات باللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، والتي اجتمعت بمقر عمالة مقاطعات البيضاء يوم 4 مارس 2012، بحضور ممثلة قسم الشؤون الداخلية بالعمالة ومفتش الشغل وممثل عن شركة "ميديا 21" وممثل عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية وأعضاء من المكتب النقابي.

وتم الاتفاق على مواصلة الحوار بخصوص نزاع الشغل، ولم يذكر ممثل الشركة في هذا الاجتماع أي شيء عن قرار الإغلاق والتوقف.

إن ما أقدم عليه مالكو الشركة المذكورة، وبشكل مفاجئ، خلال عطلة نهاية الأسبوع، بالإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، عن قرار الإغلاق، دون احترام القانون، ولاسيما مقتضيات مدونة الشغل، يعتبر اعتداء صارخا على حقوق الشغيلة وانتهاكا صارخا للقانون، لا يمكن السكوت عنه، بأي حال من الأحوال.

ما تنص عليه مدونة الشغل، والذي هو نتيجة نضال نقابي طويل، أنه لا يمكن فصل الشغيلة بسبب الإغلاق الجزئي أو الكلي، لأسباب اقتصادية، إلا بعد إذن يسلمه عامل العمالة أو الإقليم، بعد تقديم الطلب إلى المندوب الإقليمي المكلف بالشغل، مرفقا بالإثباتات الضرورية وبمحضر المشاورات مع ممثلي الأجراء، بالإضافة إلى بيان عن الوضع الاقتصادي للمقولة، وتقرير يضعه خبير في المحاسبات، كما يمكن لسلمة مفتشية الشغل المطالبة بكل المعطيات الضرورية، مع ضمان حقوق الشغيلة من تعويضات عن الفصل وأجل الإخطار، كما هم وارد في مدونة الشغل.

لقد ضرب مالكو الشركة بكل هذه المقتضيات القانونية عرض الحائط، وتجاهلوا أنها وضعت لحماية الشغيلة، الذين ينبغي أن يحصلوا على كل حقوق الفصل عن العمل، والذين أصبحوا اليوم في الشارع، دون أية تعويضات قانونية أو حماية اجتماعية، ويتعلق الأمر بعدد من الصحفيين والعاملين.

لذلك نطلب كل مالكي شركة "ميديا 21" بتحمل كامل مسؤوليتهم الاخلاقية والاجتماعية والقانونية في علاقة بالصحفيين والعاملين بها، كما نطلب من كل الجهات المعنية بحماية حقوق العمال للتدخل العاجل من أجل التطبيق السليم للقانون.

الرباط في: 22 مارس 2021

بلاغ حول الاعتداءات والتجاوزات التي يتعرض لها الصحفي والصحافية

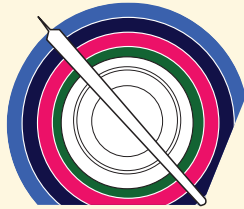
تتابع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بقلق بالغ توالي حوادث المعاملة المهينة والاعتداءات على الصحافيات والصحافيين أثناء أو بسبب مزاولتهم لواجبهم المهني، من طرف عناصر القوات العمومية.

فبعد مشهد انتزاع ميكروفون موقع " بلبريس " بالقوة أثناء تفريق مظاهرة الأساتذة المتعاقدين، وهو المشهد الذي تناقلته للأسف مواقع عالمية، مما يضر بصورة البلد فيما يخص علاقة السلطات بالإعلام.

بعد هذا المشهد المؤسف، وصلتنا اليوم معلومات موثوقة، ومسجلة بفيديوهات، تتضمن اعتداء جسديا على الزميلين إبراهيم جديد من موقع "مع الحدث"، من طرف عنصر من القوات المساعدة بدار بوعزة أثناء قيامه بواجبه المهني، وكذلك وقع في اليوم نفسه تجاوز في حق الزميل عبدو الطاهير من موقع " le 360 " ، من طرف رجل أمن أثناء تغطيته لمقابلة الوداد والرجاء البيضاويين.

إننا في النقابة الوطنية للصحافة المغربية إذ ندين هذه التجاوزات، وهذه التصرفات التي تحمل استهتارا بالعمل الصحفي وعدم فهم لأليات عمل الصحافيين والصحافيات من طرف بعض أفراد القوات العمومية، ندعو إلى تنبيه العناصر المشاركة في إنقاذ القانون لضرورة احترام عمل الصحافيات والصحافيين كما هي متعارف عليها.

وإذ يتفهم الصحافيات والصحافيون إكراهات وظروف اشتغال القوات العمومية في بعض اللحظات الاستثنائية، فلذلك يجب أن تكون المعاملة بالمثل.



النقابة الوطنية للصحافة المغربية
Syndicat National de la presse Marocaine
ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ